روايات الأصمعي (ت٢١٦هـ) في كتاب الخصائص
وموقف ابن جني (ت٣٩٢هـ) منها

بقلم الدكتور

رضا عبد الجيد السيد فرج عزام

مدرس اللغويات

كلية اللغة العربية بالزقازيق

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن السماع هو الرافد الأول والأصيل للغة ، وبه تنتقل اللغة من جيل إلى جيل، والسماع يشمل كلام الله – تعالى– وكلام سيدنا رسول الله ﷺ– وكلام العرب نثرًا ونظمًا .

وقد حافظ على رواية كلام الله – تعالى – أئمة عظام ، كما حافظ على رواية أحاديث سيدنا رسول الله –ﷺ– علماء كبار أتقياء ، وحافظ على رواية كلام العرب رواة أفذاذ ثقات.

ومن هؤلاء الرواة عملاق الرواية الإمام الأصمعي ، فقد كان وحيد عصره في رواية الشعر وفهمه ، ونقده وتحليله .

وقد كان – رحمه الله تعالى– لا يقبل إلا الصحيح ، ولا يأخذ إلا ما أجمع عليه علماء اللغة أو فصحاء الأعراب ، كما أنه لا يجيز إلا أفصح اللغات .

وكان مع هؤلاء الرواة الحفظة علماء نابهون ،تناولوا ذلك السماع تقعيدًا وتأصيلًا ، ومنهم فيلسوف العربية ابن جني .

وهذا البحث يتناول روايات الأصمعي في كتاب الخصائص(١) ، وموقف ابن جني منها .

وكتاب الخصائص يعدُّ بحق كتاب أصولِ نحوٍ من الدرجة الأولى .

ولاختيار البحث دوافع كثيرة منها:

١– أن البحث يتناول روايات عالم مشهود له بالصدق والدقة.

(١) تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.

٢- بيان أثر روايات الأصمعي في المسائل النحوية واللغوية .

٣- بيان موقف ابن جني من روايات الأصمعي.

وقد سرت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي النقدي .

هذا. وقد انتظم البحث في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة .

أما المقدمة : فتشتمل على أهمية البحث وأسباب اختياره ، وخطته.

والتمهيد : يشتمل على التعريف بالسماع ، وأهميته .

والفصل الأول: وموضوعة الدراسة ،ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالأصمعي .

المبحث الثاني : ترجمة موجزة لابن جني ، وبيان للرواية عنده.

المبحث الثالث: موقف ابن جني من روايات الأصمعي في كتاب الخصائص .

والفصل الثاني: يشتمل على دراسة المسائل النحوية والصرفية المتعلقة برواية الأصمعي .

وأما الخاتمة ، فتشتمل على أهم نتائج البحث.

والله – تعالى – أسأل أن يوفقنا إلى كل خير ، وأن يهدينا سبيل الرشاد ، إنه ولي ذلك ، والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

السماع وقيمته

لا شك أن السماع هو أصل أصيل من أصول النحو ، وهو الأصل الأول، فكما يقال: اللغة بنت السماع.

والسماع هو : «ما ثبت في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله –تعالى– وهو القرآن، وكلام نبيه –ﷺ–، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر»(١).

وهذا البحث يتناول ما رواه الأصمعي من كلام العرب نظمًا ونثرًا ، وذلك فيما أورده عنه ابن جني في كتابه : الخصائص.

وكلام العرب الذي يحتج به، هو ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم(٢).

وفيما يلي بيان موجز لأصناف هؤلاء زمانًا ومكانًا وأحوالًا :

أما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية .

أما الشعراء فقد صُنِّفوا أربعة : جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئًا، ومحدثين أوَّلهم بشار بن برد.

---

(١) الاقتراح ص٥١، للإمام السيوطي – تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الصفا – القاهرة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م. وينظر : لمع الأدلة ص٨١ لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

(٢) الاقتراح ص٥٩ بتصرف .

وشبه الإجماع انعقد على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأوليين ، واختلفوا في الطبقة الثالثة ، وذهب عبد القادر البغدادي إلى جواز الاستشهاد بها، أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة ، وكان آخر مَنْ يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة (٧٠-١٥٠هـ) الذي ختم به الأصمعي الشعر .

أما أهل البادية فقد احتج بكلامهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري .

وأما المكان (أو القبائل) فقد اختلفت درجاتهم في الاحتجاج ، على اختلاف قربها أو بعدها، من الاختلاط بالأمم المجاورة(١).

فكانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها ، وأحسنها مسموعًا ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي هم قيس وتميم وأسد،ثم هذيل،وبعض كنانة،وبعض الطائيين .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم(٢).

« وأما أحوال هؤلاء العرب المحتج بهم ، فخيرها ما كان أعمق في التبدي، وألصق بعيشة البادية»(٣).

---

(١) في أصول النحو ص١٩-٢١ بتصرف لسعيد الأفغاني – المكتب الإسلامي – بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، وينظر: الاقتراح ص ٥٩ وما بعدها .

(٢) الاقتراح ص٥٩ بتصرف . وينظر تفصيل تلك القبائل ص٦٠ من الكتاب نفسه .

(٣) في أصول النحو ص٢٤ .

الفصل الأول

المبحث الأول : التعريف بالأصمعي

عند الحديث عن هذا العالم الكبير أشعر أنني أمام بحر زاخر خضم ، أو كأنني أمام جبل عالٍ أشمٍّ، فهو عالم موسوعي، وراوٍللعربية من طرازٍ فريد.

وفيما يلي ترجمة موجزة عنه –فقد أفاض في ترجمته محققوا كتبه–:

نسبه:

هو: عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ، أبو سعيد الأصمعي البصري اللغوي(١).

مولده ونشأته:

ولد الأصمعي في البصرة عام ١٢٣هـ(ثلاث وعشرون ومائة هجرية)، ونشأ في هذه المدينة العامرة ، وتلقى العلم على أيدي كبار العلماء ، وتوغل في البوادي قاصدًا الأعراب في مواطنهم ، حتى أصبح وحيد عصره في رواية الشعر وفهمه ونقده وتحليله .

وكان في اللغة عالمًا نحريرًا لا يقبل غير الثابت الصحيح ، ولا يأخذ إلا ما أجمع عليه علماء اللغة ، أو فصحاء الأعراب.

وكان صادق اللهجة، دَيِّنًا، محبًّا للغته وأمته، هذا مع خفة روحه وظرفه(٢).

---

(١) إنباه الرواه على أنباه النحاة ١٩٧/٢ للقفطي (ت٦٢٤هـ) ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة – ط الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١١٢/٢ ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – ط الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب: المنتقى من أخبار الأصمعي للربعي ص٣، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق –ط =

شيوخه : تلقى الأصمعي العلم عن مجموعة من علماء عصره ، ومنهم:

١- حماد بن سلمة بن دينار (ت١٦٧هـ).

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ).

٣- أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) (١).

تلاميذه : تلقى العلم عن الأصمعي كثير من التلاميذ ، منهم :

١- الجرمي (ت٢٢٥هـ).٢- أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٠هـ).

٣- الرياشي (٢٥٧هـ) (٢).

مكانته : حظي الأصمعي – رحمه الله تعالى – بالمكانة اللائقة به ، فأثنى العلماء عليه وعلى علمه ، وأنزلوه منزلته (٣).

عقيدته : كان الأصمعي – رحمه الله تعالى – من أهل السنة (٤).

مصنفاته : ألَّف الأصمعي – رحمه الله تعالى–مصنفاته كثيرة، منها:

=

الأولى ١٣٥٤هـ، ومقدمة تحقيق كتاب: ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي ص٢٠ تحقيق ماجد حسن الذهبي – دار الفكر – ط الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

(١) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب اشتقاق الأسماء للأصمعي ص١٤ وما بعدها – تحقيق د/رمضان عبد التواب ، ود/ صلاح الدين الهادي – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط الثانية ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب اشتقاق الأسماء للأصمعي ص١٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: مراتب النحويين ص٤٨ لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة نهضة مصر – القاهرة –دون تاريخ، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ٩٠/١ لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) – ت إبراهيم السامرائي – مكتبة المنار- الزرقاء – الأردن – ط الثالثة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ، إنباه الرواه ٢٠١/٢، وبغية الوعاة ١١٢/٢.

(٤) ينظر: مراتب النحويين ص٤٨ ، وبغية الوعاة ١١٢/٢ .

١- الإبل .٢- الاشتقاق. ٣- الأصمعيات. ٤- الألفاظ.(١).

وفاته : توفي – رحمه الله تعالى – سنة ٢١٦هـ ، وقيل غير ذلك(٢).

رحمه الله – تعالى – رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته ، ورضي عنه .

(١) ينظر: إنباه الرواة ٢٠٢/٢ ، وبغية الوعاة ١١٣/٢ ، وينظر تفصيل ذلك في: مقدمة تحقيق كتاب اشتقاق الأسماء للأصمعي ص٢٣ وما بعدها تحقيق د/ رمضان عبد التواب .

(٢) ينظر: نزهة الألباء ١٠٠/١ ، وإنباه الرواة ٢٠٢/٢ ، وبغية الوعاة ١١٣/٢ .

المبحث الثاني

ترجمة موجزة لابن جني، وبيان الرواية عنده

هو فيلسوف العربية بلا منازع ، وعملاق التحليل اللغوي بلا جدال ، وأستاذ الأدب بلا مراء ، وفيما يلي ترجمة موجزة له ، فقد أفاض من سبقني في ترجمته:

نسبه ونسبته :

هو : عثمان بن جنِّي – بسكون الياء معرب كنِّي – أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي ، كان أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الموصلي(١).

مولده ونشأته :

ولد ابن جني في الموصل قبل عام ٣٣٠هـ ، ونشأ فيها ، وأخذ العلم عن علمائها ، فقد كانت في زمانه حاضرة من حواضر العالم الإسلامي .

وقد تنقل بين الموصل ، وبغداد ، وواسط ، والشام(٢).

شيوخه :

أخذ ابن جني عن علماء عصره ، منهم :

١- أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، وكان أكثر علمه عن شيخه أبي علي الذي لازمه سنين طويلة .

---

(١) ينظر: نزهة الألباء ص٢٤٤ ، ومعجم الأدباء ١٥٨٥/٤ لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) تحقيق:إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، وإنباه الرواة ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٢) معجم الأدباء ١٥٨٥/٤ ، وبغية الوعاة ١٣٢/٢، وابن جني عالم العربية ص١٣وما بعدها تأليف د/حسام سعيد النعيمي – العراق – بغداد – وزارة الثقافة والإعلام – ط الأولى ١٩٩٠م.

٢- ابن مقسم : محمد بن الحسن (ت٣٥٤هـ).

هذا العالمان كان لهما أكبر الأثر في ابن جني، كما أخذ عن غيرهما(١).

تلاميذه : أخذ عن ابن جني علماء فضلاء يشار إليه بالبنان؛ منهم:

١- عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ).

٢- عبد السلام بن الحسين البصري (ت٤٠٥هـ)(٢).

مذهبه النحوي : كان ابن جني – كشيخه أبي علي – بصريًا، يسير على أصولهم ، ويدافع عنهم(٣).

مكانته : كان ابن جني ذا مكانة مرموقة ، فقد كان – رحمه الله تعالى- من أحذق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى(٤).

مصنفاته :

ترك – رحمه الله تعالى – مصنفات تدل على علو كعب صاحبها، منها:

١- الخصائص . ٢- سر الصناعة . ٣- اللمع في النحو(٥).

وفاته: توفي – رحمه الله تعالى- سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة النبوية الشريفة.

---

(١) نزهة الألباء ص٢٤٥ ، إنباه الرواة ٣٣٦/٢ ، وابن جني عالم العربية ص٢٠ وما بعدها .

(٢) نزهة الألباء ص٤٤٥ ، وابن جني عالم العربية ص٢٤ .

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الخصائص ص٤٦ ، وابن جني عالم العربية ص٣٨.

(٤) نزهة الألباء ص٢٤٤ ، معجم الأدباء ١٥٨٧/٤، وبغية الوعاة ١٣٢/٢، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ١٣٧/١ لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ) ت د/ مفيد محمد قميحة- دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .

(٥) نزهة الألباء ص٢٤٤، إنباه الرواة ٣٣٦/٢ ، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

الرواية عند ابن جني:

ابن جني – رحمه الله تعالى – إن كان قد بلغ ذروة القياس ، فإنه قد جعل السماع هو الأصل والأساس.

« وقد أخذ بسلسلة السند من شيوخه عن كبار علماء العربية الذين تقدموه، وأكثر أخذه كان عن شيخه أبي علي ... ثم عن شيخه ابن مقسم ، ثم عن آخرين كانوا أقل أثرًا »(١).

وإسناد أبي علي الذي يرويه ابن جني ينتهي إلى أبي زيد الأنصاري من عدة طرق ... ومنها ما يكون أبو زيد فيه طريقًا للخليل .

كما أخذ عن أبي عمرو بن العلاء بإسناد أبي علي ... وبإسناد أبي علي أخذ عن خلف الأحمر.

وأما ابن مقسم فكان راوية ثعلب ، وعنه أخذ ابن جني روايته ، ومن طريق ثعلب أخذ عن المازني وعن الكسائي .

ومن طريق شيخه ابن مقسم أخذ عن ابن الأعرابي، ولكن ليس من طريق ثعلب.

كما أخذ من طريق ابن مقسم عن أبي عمرو الشيباني عن غير طريق ثعلب – أيضًا–.

وأما شيوخه الذين أخذ عنهم في كتبه – بعد أبي علي وابن مقسم – فهي تتصل بالرواية : بالخليل، وأبي زيد، والأصمعي ، وحماد ، والفراء ، واليزيدي ، ومحمد بن حبيب ، وأبي حاتم السجستاني ، والمبرد ، وثعلب ، والسكري ، وقطرب ، والمازني، ومحمد بن سلام ، ويونس ، وأبي عمرو بن العلاء(٢).

روايته عن الأعراب: جاء ابن جني – رحمه الله تعالى – بعد

(١) ابن جني عالم العربية ص٢١ .
(٢) ابن جني عالم العربية ص٢٢ وما بعدها .

عصرالاحتجاج والأخذ عن أهل البادية(١).

ومع هذا فهو « يروي كثيرًا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم ، وقد اتبع في ذلك سَلَفَه من اللغويين؛ وكان لا يأخذ عن بدويٍّ إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وصدق نحيزته، وقد عقد لهذا بابًا في (الخصائص) بعنوان: «باب في ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أخذ عن أهل الوبر»(٢).

كل هذا وغيره يدل على أن هذا عالم موسوعي في اللغة ، قلما يوجد مثله في تاريخ العربية الحافل.

(١) ينظر: السابق ص٤٦ .
(٢) مقدمة تحقيق الخصائص ص ١٧ .

المبحث الثالث

موقف ابن جني من روايات الأصمعي في كتاب الخصائص

تنوعت مواقف ابن جني من روايات الأصمعي ، وفيما يلي بيان ذلك :

١- استشهد ابن جني برواية الأصمعي في المسائل النحوية ، من ذلك:

قوله : «... ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، نحو: مَبيع ومَخيط ، ورجل مَدين من الدين. فهذا كله مغيّر، وأصله: مبيوع، ومديون، ومخيوط، فغيّر على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم -على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي- يُتِمُّون مفعولًا من الياء فيقولون: مخيوط ومكيول...» (١).

وقوله : « ... فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القِلَّة، أنشد الأصمعي:

مذَمَّةِ الأجوارِ والحقوق(٢)»(٣).

وقوله: «... فأمَّا قولهم: اتخذت فليست تاؤه بدلًا من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة اتَّبعت من تبع، يدل على ذلك ما أنشده الأصمعيّ من قوله:

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إلى جَنْبِ غَرْزِها نَسِيفًا كأُفحوص القطاة المطرّقِ(٤)»(٥)

---

(١) الخصائص ٢٦١/١ .

(٢) البيت من الرجز ، ولم أجده في غير هذا الكتاب .الشاهد فيه: في قوله الأجوار: استشهد به ابن جني على مجيء جمع القلة لكلمة جار .

(٣) الخصائص ٢٦٨/١.

(٤) البيت من الطويل ، وقائله هو: الممزق (المثقب) العبدي : في ديوانه : ص٢٨٠ تحقيق: حسن كامل الصيرفي – معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ-١٩٧١م ، والأصمعيات ١٦٥.
الشاهد فيه : في قوله «تَخِذَتْ » استشهد به ابن جني على أن تاء (اتخذت) أصلية وليست بدلًا من شيء.

(٥) الخصائص ٢٨٩/٢ .

وقد يستشهد برواية الأصمعي على مسألة نحوية دقيقة، وهي: الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فقال: « هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة... وكذلك قولنا: زيد قام: ربما ظن بعضهم أن زيدًا هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى... ولا تستصغر هذا الموضع؛ فإن العرب –أيضًا– قد مرت به وشمت روائحه وراعته. وذلك أن الأصمعي أنشد في جملة أراجيزه شعرًا من مشطور السريع طويلًا ممدودًا مقيدًا التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جر إلا بيتًا واحدًا من الشعر:

يستمسكون من حذار الإلقاء بتَلَعَات كجذوع الصِيصاء

رِدِي رِدِي وِردَ قطاة صمَّاء كدُرِيّةٍ أعجبها بَرْدُ الماء

تطرد قوافيها كلها على الجر إلا بيتا واحدا، وهو قوله:

كأنها وقد رآها الرآء(١).

والذي سوغه ذاك –على ما التزمه في جميع القوافي– ما كنا على سمته من القول. وذلك أنه لما كان معناه: كأنها في وقت رؤية الرآء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات وكأنه لذلك لم يخالف»(٢).

وحاول ابن جني أن يبين السر ، فقال – في موضع آخر –:« وفيه مع ذلك سر لطيف يرجعه إلى حكم المجرور بالتأويل... وأعلى من هذا أن

(١) قائله : هو غَيْلَان الرَّبعِي في: المحكم [س د س] ٥٦٦/٨ لابن سيده (ت٤٥٨هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، وتاج العروس ١٠٤/٣٨ ، ٢٥٦ [رأي] ، [سدى] الكويت – تحقيق د/ عبد الصبور شاهين ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(٢) الخصائص ٢٨٠/١- ٢٨١.

مجيء هذا البيت في هذه القصيدة مخالفًا لجميع أبياتها يدل على قوة شاعرها وشرف صناعته، وأن ما وجد من تتالي قوافيها على جرِّ مواضعها ليس شيئًا سعى فيه، ولا أكره طبعه عليه، وإنما هو مذهب قاده إليه علوّ طبقته، وجوهر فصاحته»(١).

ولكن النفس لا ترتاح لهذا الكلام .

٢- وقد يستشهد برواية الأصمعي ، ثم يعود موجهًا لها على وجه آخر ، ذلك نحو :

قوله : «... وأما قول أبي عمر: إن التاء في كلتى زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فِعْتَل) فمردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزاد حشوًا إلا في (افتعل) وما تصرف منه، ولغير ذلك.

غير أني قد وجدت لهذا القول نحوًا ونظيرًا، وذلك فيما حكاه الأصمعيّ من قولهم للرجل القَوَّاد: الكَلْتَبان، وقال -مع ذلك- هو من الكَلَب، وهو القيادة.

فقد ترى التاء على هذا زائدة حَشْوًا ووزنه فَعْتَلان. ففي هذا شيئان: أحدهما: التسديد من قول أبي عُمَر، والآخر: إثبات مثال فائت للكتاب، وأمثلُ ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثيًّا والكَلْتَبان رباعيًّا...»(٢).

٣- وقد يورد رواية الأصمعي ؛ ليوجهها ، نحو :

قوله : « وقال الأصمعي: بنات مَخْر وبنات بَخْر: سحائب يأتين قبل الصيف بيض... قال أبو علي -رحمه الله-: كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البُخَار، فالميم على هذا في (مخر) بدل من الباء في (بخر) لما ذكر أبو بكر. وليس ببعيد عندي أن تكون الميم أصلًا في هذا -

(١) السابق ٢/٢٥٥- ٢٥٧.
(٢) الخصائص ١/٢٠٤، وينظر: ٣/١٢٣-١٢٤ من الكتاب نفسه .

أيضًا..»(١).

٤- وقد يورد توجيه الأصمعي للرواية ، نحو :

قوله : «وأخبرنا أبو علي عن الأصمعي أنه كان يقول في قولهم للبحر: المهرقان: إنه من قولهم: هرقت الماء»(٢).

٥- وقد يرجع ابن جني عن الاستشهاد برواية الأصمعي ،نحو :

قوله : « ومما كنا عليه ما حكاه الأصمعي من أنهم إذا قيل لهم: هَلُمّ إلى كذا، فإذا أرادوا الامتناع منه قالوا: لا أَهَلِمُّ فجاءوا بوزن أَهَريقُ.

وإنما هاء (هَلُمّ) ها في التنبيه في نحو هذا وهذه؛ ألا ترى إلى قول الخليل فيها: إن أصلها هَالُمّ بنا. ثم حذفت الألف تخفيفًا، وهاء (أهريق) إنما هي بدل من همزة (أرقت)، لما صارت إلى (هرقت)»(٣).

٦- وقد يورد رواية أباها الأصمعي ، وذلك نحو :

قوله : « وشَذَّ الشيء يشِذّ ويَشُذُّ شُذوذًا وشذًّا ، وأشذذته أنا، وشذذته -أيضًا- أَشُذُّه -بالضم لا غير - وأباها الأصمعي وقال: لا أعرف إلا شاذًّا أي متفرقًا»(٤).

٧- بيَّن ابن جني وجه إفادة الأصمعي في رواياته من مشاهدة العرب، فقال: «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومَنْ في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها؛ ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك

---

(١) السابق ٨٦/٢-٨٧.
(٢) السابق ٢٨٣/٣ .
(٣) الخصائص ٢٣٣/٣.
(٤) السابق ٩٨/١ .

الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه غير متهم الرأي والنحيزة والعقل.

فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا ،وكأنه حاضر معنا مناجٍ لنا»(١).

٨- أوضح ابن جنى أن الأصمعى كان لا يأخذ باللغات الضعيفة، فقال: « قال أبو حاتم : قلت للأصمعى : أتجيز : إنك لتُبْرق لى وتُرْعِد؟ فقال : لا، إنما هو تَبْرُقُ وتَرْعُدُ . فقلت له : فقد قال الكميت:

أَبْرِق وأَرْعِد يَا يَزِيـ د فما وعيدُك لي بضائرْ(٢)

فقال: هذا جُرْمقاني(٣) من أهل الموصل ولا آخذ بلغته...»(٤).

وقال: « وقال ابن قيس:

لَئِنْ فَتَنَتْنِي لَهِي بِالْأَمْسِ أَفْتَنَتْ سَعِيدًا فَأَضْحَى قَدْ قَلَى كُلَّ مسلمِ(٥)

وفتن أقوى من أفتن؛ حتى إن الأصمعي لما أنشد هذا البيت شاهدا لأفتن قال: ذلك مخنث، ولست آخذ بلغته»(٦).

---

(١) السابق ٢٤٩/١.

(٢) من مجزوء الكامل ، في ديوانه ص١٩٠ . تحقيق د/ محمد نبيل طريفي – دار صادر – بيروت – ط الأولى ٢٠٠٠م.

(٣) أي: من العجم .

(٤) الخصائص ٢٩٦/٣-٢٩٧.

(٥) البيت من الطويل ، وقائله هو : أعشى همدان ، في: ملحق ديوان ميمون بن قيس الأعشى ص٣٢٠- مطبعة آذلف هلزهوس ١٩٢٧م ، ومجاز القرآن ١٦٨/١لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجي بالقاهرة – دون تاريخ .

(٦) الخصائص ٣١٨/٣ ، وينظر: ٢٩٨/٣ من الكتاب نفسه .

ولا عجب في ذلك، فقد كان الأصمعي – رحمه الله تعالى – لا يجيز إلا أفصح اللغات(١).

٩- برَّأ ابن جني ساحة الأصمعي من التصحيف ، فقال: «حُكي عن الأصمعي أنه صحف قول الحطيئة :

وَغَرَّرتني وَزَعَمْت أَنَّـ ـكَ لابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرْ(٢)

فأنشده : لاتني بالضيف تامر.

أي تأمر بإنزاله وإكرامه . وتبعد هذه الحكاية (في نفسي) لفضل الأصمعي وعلوه »(٣).

١٠- أورد ابن جني ما يفيد ضعف الأصمعي في القياس ، وذلك نحو:

قوله – تحت باب ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب- : فإن قلت: فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال: قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج:

يا صاح هل تعرف رسمًا مُكْرِسَا(٤)

فلما بلغت:

تقاعس العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل: ترافع العِزُّ بنا فارفنععا

---

(١) بغية الوعاة ١١٢/٢ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل المرفل، في ديوانه ص١٧ بشرح أبي الحسن السكري –تحقيق أحمد بن الأمين الشنجيطي – مطبعة التقدم – شارع محمد علي – القاهرة – دون تاريخ.

(٣) الخصائص ٢٨٥/٣.

(٤) ديوان العجاج ص١٨٥ -٢١٠ رواية الأصمعي وشرحه –تحقيق د/ عبد الحفيظ السطلي – مكتبة أطلس – دمشق – دون تاريخ .

فقلت(١): هذا لا يكون. فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تَقَاعَس العِزُّ بِنَا فاقْعَنْسَسَا

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية على أنه من كلامهم ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه كيف منع من هذا ... فالجواب عن هذا من أوجه عدة: أحدها – أن الأصمعي لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا ... وقد يجوز أيضاً أن يكون الأصمعي سمع من الخليل في هذا من قبوله أورده على المحتج به ما لم يحكه للخليل بن أسد لا سيما والأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل»(٢).

١١- **أثنى ابن جني على الأصمعي ورواياته** ، فقال –تحت باب في صدق النقلة ، وثقة الرواة والحَمَلَة – : « وهذا الأصمعي – وهو صناجة الرواة والنقلة وإليه محط الأعباء والثقلة ومنه تُجنى الفقر والملح وهو ريحانة كل مغتبق ومصطبح – كانت مشيخة القراء وأماثلهم تحضره – وهو حدث – لأخذ قراءة نافع عنه ...» (٣).

---

(١) أي: الخليل بن أحمد .
(٢) الخصائص ٣٦١/١ – ٣٦٢ ، وينظر ٣٠١/٣ من الكتاب نفسه .
(٣) السابق ٣١٤/٣ ، وينظر :٢٩٥/٣ من الكتاب نفسه .

الفصل الثاني

ويشتمل على دراسة المسائل النحوية والصرفية المتعلقة برواية الأصمعي

تأنيث فعل الفاعل المذكر

قال ابن جني: «... حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلًا من اليمن يقول: فلان لَغُوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي!، قال: نعم أليس بصحيفة. أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًا جافيًا غُفْلًا ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجواهم(١) لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك»(٢).

الدراسة:

من حق الفعل ألا تلحقه علامة التأنيث ، وإنما لحقته للدلالة على تأنيث فاعله، ولتفرق بين الفاعل المؤنث والفاعل المذكر، فقد يسمى المذكر بالمؤنث، كما أنه قد يسمى المؤنث بالمذكر(٣).

هذا. وإذا كان الفاعل حقيقي التأنيث فإن فعله يجب أن تلحقه علامة التأنيث ، نحو: قامت هند.

وأما إذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث فإثبات العلامة أولى

---

(١) اهتاج : أي ثار .

(٢) الخصائص ٢٥٠/١ ، وينظر: ٤١٨/٢ من الكتاب نفسه .

(٣) ثمار الصناعة للجليس ص٢٦٩تحقيق د/ محمد خالد الفاضل – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ- ١٩٩٠م ، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٢٤ تحقيق أ.د/ فايز دياب – دار السلام- ط١ ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م ، شرح التسهيل لابن مالك ١١٠/٢ تحقيق د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون- دار هجر ، ط:١–١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

لأنه مؤنث، ويجوز حذفها حملًا على المعنى ، نحو: حسنت دارُك ، وحسن دارُك . أي: منزلك(١).

وهذا. وقد اختلف النحاة حول تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر:

– فمنعه ابن الأثير ، فقال: «ولا يجوز أن تقول – على هذا– وقعت البيت؛ حملًا على الدار، ولا أنبتت المكان ؛ حملًا على الأرض؛ لأنه حمل أصل على فرع ، وقد شذ قول بعض العرب: إن فلانًا لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقيل له في ذلك ، فقال: أليس الكتاب صحيفة»(٢).

– وأجازه ابن مالك ، فقال: « وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث أو مؤول به ... وأشرت «بمؤول به» إلى نحو: أتته كتابي ، على تأويل كتاب بصحيفة»(٣). وتبعه ابن عقيل(٤).

– وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل ، فقال – معقبًا على كلام ابن مالك وكلام العربي–: « وهذا الذي ذكر أنه إذا أوِّل المذكر بمؤنث فإنه تلحق الفعل المسند إليه التاء لا يجوز إلا في قليل من الكلام حملًا على معنى التأنيث ، وتذكيره هو المعروف»(٥). ووافقه المرادي(٦).

---

(١) شرح اللمع للواسطي ص٣٦ تحقيق د/رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط١ ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، والبديع في علم العربيةلابن الأثير جـ١ مجـ١ ص١٠٣ تحقيق د/ فتحي أحمد – جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ.

(٢) البديع جـ١ مجـ١ ص١٠٥.

(٣) شرح التسهيل ١١١/٢.

(٤) المساعد ٣٨٨/١ تحقيق د/ محمد كامل بركات- المملكة العربية السعودية- جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(٥) التذييل والتكميل ١٨٦/٦ تحقيق د/حسن هنداوي – كنوز إشبيليا- المملكة العربية السعودية – ط١ -١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(٦) شرح التسهيل للمرادي ص٤٠٢ تحقيق / محمد عبد النبي محمد أحمد – مكتبة الإيمان – المنصورة – ط١ ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

ودافع ناظر الجيش عن ابن مالك فقال: « ولا يتوجه على المصنف مناقشة؛ لأنه لم يدَّعِ قلة ذلك ولا كثرته ، وإنما قال: إن الفعل تلحقه التاء إذا أُسْنِدَ إلى مؤول بمؤنث ، ولا شك أنه إذا أوِّل كان الحكم كذلك، أما كون التأويل إنما يجوز في الشعر أو في قليل من الكلام فذاك شيء آخر »(١).

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه أجاز تأنيث فعل الفاعل المذكر حملًا على المعنى، وذلك في باب (نعم وبئس) ، فقال: « وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد، فإنه لما كان البلد الدار أقحموا التاء فصار كقولك :مَنْ كانت أمَّك ، وما جاءت حاجتك»(٢).

ووافقه ابن السراج(٣)، وغيره(٤).

هذا . وقد أورد ابن جني كلام العربي تحت باب عنونه بقوله: « باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها».

أراد أن يدلِّل على حكمة العرب في أداء لغتها .

كما أورده تحت قوله : فصل في الحمل على المعنى .

وقال: وتذكير المؤنث واسع جدًا ؛ لأنه رد فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب»(٥).

وبعد . فيظهر مما سبق أن الأولى بالقبول هو ما ذهب إليه أبو حيان

---

(١) تمهيد القواعد ١٥٩٤/٤ تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر ورفاقه – دار السلام – ط: ١ – ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٢) الكتاب ١٧٩/٢ تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – ط١ دون تاريخ .

(٣) الأصول في النحو ١١٤/١ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – ط الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٤) كابن يعيش في: شرح المفصل ١٣٦/٧ مكتبة المتنبى – القاهرة – دون تاريخ ، وابن عصفور في: المقرب ص١٠٢ تحقيق / عادل عبدالموجود ، علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ -١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٥) الخصائص ٢٨٤/٢.

من أن ذلك قليل أي: تأنيث فعل الفاعل المذكر؛ وذلك لأن فيه حمل الأصل على الفرع، يضاف إلى ذلك أن المسموع منه قليل.

مجيء (ارفنعع) حملاً على(اقعنسس)

قال ابن جني – تحت باب : ما قيس على كلام فهو من كلام العرب .: «... فإن قلت: فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال: قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج:

يا صاح هل تعرف رسمًا مُكْرسا(١)

فلما بلغت:

تقاعس العِزُّ بِنَا فاقْعَنْسَسَا

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

تَرافع العِزُّ بنا فارفنععا

فقلت(٢): هذا لا يكون. فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعس العز بنا فاقعنسسا

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية على أنه من كلامهم ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيِّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه كيف منع من هذا ، ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحًا ومذهبًا مرضيًّا لما أباه الخليل ولا منع منه!

فالجواب عن هذا من أوجه عدة: أحدها: أن الأصمعي لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا ولا أنه تكلم بشيء بعده، فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتجّ

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) أي: الخليل بن أحمد - رحمه الله تعالى -.

عليه منشده ذلك البيت ببيت العجاج عرف الخليل حُجَّته فترك مراجعته، وقَطْع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده، ولا ينكر أن يسبق الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقُّب له فينبه عليه فينتبه.

وقد يجوز –أيضًا– أن يكون الأصمعي سمع من الخليل في هذا من قبوله أورده على المحتجّ به ما لم يحكه للخليل بن أسد لا سيما والأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس، ولا لحكاية التعليل.

نعم، وقد يجوز أن يكون الخليل –أيضًا– أمسك عن شرح الحال في ذلك، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله، أو إفساده للأصمعي لمعرفته بقلة انبعاثه في النظر وتوفره على ما يروى ويحفظ. وتؤكد هذا عندك الحكاية عنه وعن الأصمعي، وقد كان أراده الأصمعي على أن يعلمه العروض فتعذر ذلك على الأصمعي وبَعُد عنه؛ فيئس الخليل منه فقال له يومًا: يا أبا سعيد كيف تقطع قول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئًا فَدَعْه وجاوِزْه إلى ما تستطيع

قال: فعلم الأصمعي أن الخليل قد تأذَّى ببعده عن علم العروض فلم يعاوده فيه.

ووجه غير هذا ، وهو ألطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه، وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك؛ لأنه بناه مما لامه حرف حلقي والعرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق، إنما هو مما لامه حرف فموي، وذلك نحو اقْعنسس(١) واسحنكك(٢) واكلنندد(٣)، واعفنجج(٤) .

---

(١) اقعنسس العِزُّ : إذا ثبت ولزم .
(٢) اسحنكك الليل: أي أظلم، أو اشتدت ظلمته، واسحنكك الكلام عليه: أي تعذر.
(٣) اكلنندد: أي غلظ واشتد .
(٤) اعفنجج : أي أسرع .

فلما قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا»(١).

الدراسة:

القياس :هو: « تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع »(٢).

وقد « كان هناك فريقان من علماء العربية : فريق حاول قصر الناس على السماع والتزامه والجمود عليه، فلم يكتب لمذهبه البقاء لمخالفته طبائع الأشياء، ولأن من غير المعقول أن يكون كلامنا كله بمفرداته وتراكيبه واردًا عن العرب»(٣).

ورد الأنباري على من أنكر القياس ، فقال: « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل – في حده – :النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»(٤).

والفريق الثاني : هم أهل القياس ، وإليهم – بعد الله تعالى– يرجع الفضل في حياة اللغة الحياة النشطة حتى أيامنا ، فقد حافظوا على روحها وتعهدوها بالغذاء فنمت وبسقت وأظلت فروعها حضارات مختلفات(٥).

وكان من أعلام مدرسة القياس: ابن أبي إسحاق ، والخليل بن

---

(١) الخصائص ٣٦١/١- ٣٦٣، ٣٠١/٣.
(٢) لمع الأدلة ص٩٣.
(٣) في أصول النحو ص٧٩ .
(٤) لمع الأدلة ص٩٥.
(٥) في أصول النحو ص٨٠ بتصرف يسير.

أحمد ، وسيبويه(١).

قال أبو عثمان المازني- متحدثًا عن الخليل وسيبويه- : « ... ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم... .

وهذا هو القياس. ألا ترى أنك إذا سمعت : قام زيدٌ أجزت أنت :ظرف خالد، وحمق بشر، وكان ما قسته عربيًا كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعتَ بعضا فجعلتَهُ أصلًا وقستَ عليه ما لم تسمع. فهذا أثبت وأقيس»(٢).

وقد بلغ القياس ذروة مجده بأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ونهض به هذان الإمامان نهضة لم يحظ بمثلها قبلهماولا بعدهما حتى اليوم(٣).

قال ابن جني – تحت باب : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أَوْ لَا؟- :« سألت أبا علي -رحمه الله تعالى- عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا»(٤).

ومدح ابن جني أبا علي ، فقال: « ولله هو! وعليه رحمته فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ..» (٥).

---

(١) ينظر: السابق ص ٨٣-٨٤.
(٢) ينظر: التصريف بشرح المنصف ١٨٠/١ تحقيق أ/إبراهيم مصطفى ، أ/ عبد الله أمين ، ط: مصطفى البابي الحلبي – ط١ .١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م .
(٣) ينظر: في أصول النحو ص٨٦.
(٤) الخصائص ٣٢٤/١ ، وينظر: ٣٥٩/١ - ٣٦٠من الكتاب نفسه .
(٥) السابق ٢٧٧/١- ٢٧٨ .

وأما ابن جني فقد تبوأ ذروة القياس وفلسفته ، فقد كان أعلى علماء العربية كعبًا، وأغوصهم على أسرار العربية .

ويظهر منهجه في القياس من كتابه (الخصائص) الذي يدور على الغوص على أسرار اللغة الشاملة، وستجد أثر الفارسي في تلميذه ابن جني بارزًا في هذا الكتاب، وأن التلميذ قد تقدم إلى الإمام مسافات شاسعة ، فقد حذا ابن جني حذو أستاذه ، بل شآه في تعميم القياس ، وتوسيع طرق الاشتقاق(١).

هذا. وقد ظهر في أول المسألة أن ابن جني قد عقد بابًا بعنوان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، حاول أن يبين أهمية القياس، والنصوص التي تؤيده ، فأورد كلام أبي عثمان ، وأبي علي الفارسي ، وحاول هو – جاهدًا – أن يدعم هذه الفكرة ويقويها بالأدلة(٢).

هذا. وتجدر الإشارة إلى أن ابن قتيبة قد ذهب في مقدمة كتابه: «الشعر والشعراء» إلى أنه ليس لمتأخر الشعراء أن يقيس على اشتقاقهم فيطلق ما أطلقوا ، واستشهد لذلك برأي الخليل ، فقال : « وليس له أن يقيس على اشتقاقهم فيُطلق ما لم يُطلِقُوا .

قال الخليل بن أحمد: أنشدني رجل :

تَرَافَعَ العِزُّ بنا فارفنعا

فقلتُ : ليس هذا شيئًا ، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعس العز بنا فاقعنسسا

(١) ينظر: في أصول النحو ص٩١ وما بعدها.
(٢) ينظر: الخصائص ٣٥٨/١ وما بعدها.

ولا يجوز لي؟ ! »(١).

وهذه الرواية هي رواية الأصمعي – كما تبين في أول المسألة – وقد أوردها ابن جني في معرض حديثه عما قد يحتج به مَنْ يعترض على تعميم القياس.

وقد ظهر كيف تناول ابن جني هذه الرواية ، موجهًا إياها بأوجه عدة ، تظهر عبقرية فذة ، وأضاف قائلًا: « فإن قيل: وليس ترك العرب أن تبني هذا المثال مما لامه حرف حلقيّ بمانع أحدًا من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كلُّ ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مُثُلِهِم وأَمَّ مذهبهَم لم يجب عليهِ أن يورِد في ذلك سماعا، ولا أن يرويه رواية.

قيل: إذا تركت العرب أمرًا من الأمور لعلَّةٍ داعيةٍ إلى تركه وجب اتّباعها عليهِ، ولم يسَعْ أحدًا بعد ذلك العدولُ عنه. وعلَّة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتتأملَّه فتعجَب منه، وتأنَق لحسن الصنعة فيهِ

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحقُّ بهِ وأكثرُ من النون فيه، ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدّته خمسة أحرف قطعت بزيادتها، عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه حتى يأتيك ثَبَت بِضدّه .

قال أصحابنا: وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد، نحو واو فَدَوْكسٍ(٢) وسَرَوْمَطٍ(٣) ، وياء

(١) الشعر والشعراء ٧٧/١ لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق / أحمد محمد شاكر – دار المعارف – القاهرة – دون تاريخ . وينظر: في أصول النحو ص٨١-٨٢ .

(٢) فدوكس: هو الشديد من الأسود والرجال .

(٣) سرومط : هو الجمل الطويل .

سميدعِ(١) وعميثِل(٢)، وألفِ جُرَافِس وعُذَافِر(٣)،

والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ ومضارع لحروف اللين وبينه وبينها من القُرْب والمشابَهات ما قد شاع وذاع، فألحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة.

وإذا كان كذلك، فيجب أن تكون هذه النون – إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع– قويَّة الشّبَه بحروف المدّ، وإنما يقوى شَبَهُها بها متى كانت ذات غُنَّة لتضارع بها حروف المدّ للينها، وإنما تكون فيها الْغنَّة متى كانت من الأنْف، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة وبعدها حرف فَمَوِيّ لا حَلْقيّ نحو جحنفل وبابه.

وكذلك –أيضًا– طريقها وحديثها في الفعل، ألا ترى أن النون في باب احرنجم وادْلَنْطَي(٤) ، إنما هي محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألِف ، نحو: اشهابيت، والواوِ في نحو: اغدودن(٥)، وإذا كانت النون في باب احرنجم(٦) واقعنسس إنما هي –أيضًا– محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها وغيرها وجب أن تضارعها وهي أقوى شبها بها .

وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غَنَّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم نحوها في اسحنكك واقعنسس واحرنجم

---

(١) سميدع : هو السيد الشريف .
(٢) عميثل: هو البطيء والنشيط
(٣) عذافر : الأسد ، والعذافر : العظيم الشديد من الإبل .
(٤) ادلنطى الرجل : مرَّ فأسرع .
(٥) اغدودن النبت : اخضرَّ حتى يميل إلى السواد ، واغدودن الرجل : استرخى وسقط، واغدودن الشعر: طال وتم .
(٦) احرنجم القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض .

واخرنطم.

وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرف حلقي؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم وإذا كانت من الفم سقطت غُنَّتها وإذا سقطت غُنتها زال شَبَهُها بحرفي المدّ الواو والألف .

فلذلك أنكره الخليل، وقال: هذا لا يكون. وذلك أنه رأى نون (ارفنعع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غَنّاء غير مبينة فأنكره.

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله : (فارفنععا) إنما هو لتكرر الحرف الحلقيّ مع استنكارهم ذلك. ألا ترى إلى قلَّة التضعيف في باب المَهَهِ والرَخَخِ ... هذا مع ما قدّمناه من ظهور النون في هذا الموضع »(١).

لله دره من عالم! فهو يدافع عن القياس بكل ما أوتي من قوة عقلية.

وبعد. فقد ظهر من خلال ما سبق أن مذهب أهل القياس هو الأولى بالقبول، فإليهم – بعد الله تعالى – يرجع الفضل في حياة اللغة ؛ لتواكب العصر ، بل لتواكب كل العصور ، فتمد أهلها بما يحتاجون من مفردات تؤدي أغراضهم وتظهر معانيهم.

ومع ما سبق لا يجوز حمل (ارفنعع) على (اقعنسس) ، وليس ذلك راجعًا إلى منع القياس ، وإنما لأسباب أخرى أبان عنها ابن جني خير إبانة.

وأما الرواية التي قد يحتج بها من يمنع تعميم القياس ، فقد تطرقها الاحتمال ، ومن ثَمَّ يسقط بها الاستدلال.

(١) الخصائص ٣٦٣/١- ٣٦٧ باختصار .

وزن (كِلْتَا) (١)

قال ابن جني: « ... وأما قول أبي عمر(٢): إن التاء في كلتى زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فِعْتَل) فمردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزاد حشوًا إلا في (افتعل) وما تصرف منه، ولغير ذلك.

غير أني قد وجدت لهذا القول نحوًا ونظيرًا، وذلك فيما حكاه الأصمعيّ من قولهم للرجل القَوَّاد: الكَلْتَبان، وقال –مع ذلك– هو من الكَلَب، وهو القيادة.

فقد ترى التاء على هذا زائدة حَشْوًا ووزنه فَعْتَلان ففي هذا شيئان: أحدهما: التسديد من قول أبي عُمَر، والآخر: إثبات مثال فائت للكتاب.

وأمثلُ ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثيًّا والكَلْتَبان رباعيًّا، كزَرِم(٣)، وازرَأم، وضَفِد، واضفأَدّ(٤) ،وكزغب الفَرْخ(٥) ، وازْلَغبّ، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثيّ والرباعيّ المتداخِلين»(٦).

الدراسة:

(كلا وكلتا) من ألفاظ التوكيد المعنوي في بعض تراكيبها، وقد اختلف

---

(١) اختلف النحويون حول رسم الألف . ينظر تفصيل ذلك في: كتاب الكُتَّاب لابن درستويه – ت د/ إبراهيم السامرائي ، د/ عبدالحسين الفتلي – مؤسسة دار الكتب الثقافية – الكويت – الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ ،١٩٧٧م ، درة الغواص في أوهام الخواص للحريري – مكتبة المثنى ببغداد – دون تاريخ .

(٢) يقصد : أبا عمر الجرمي .

(٣) ذرم : يقال : ذرم دمعه واذرأم : انقطع .

(٤) ضفد الرجل واضفأد : كان ثقيل اللحم رخوًا أحمق.

(٥) زغب الفرخ : طلع ريشه .

(٦) الخصائص ٢٠٤/١.

حولهما النحويون:

– فذهب الكوفيون إلى أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل (كِلا) : (كُلّ)، فخففت اللام ، وزيد الألف للتثنية ، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث ، ولزم حذف نون التثنية منهما ؛ للزومهما الإضافة.

– وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادًا لفظيًا ، وتثنية معنوية، وأن الألف فيهما كالألف في: عصًا، ورحًا(١).

كما اختلف النحويون حول وزن (كلتا) :

– فذهب سيبويه إلى أنها على وزن : (فِعْلَى) (٢) والتاء منقلبة عن واو ، والألف للتأنيث(٣).

وتبعه كثير من النحويين ، منهم : أبو الحسن الباقولي(٤)، وابن خروف(٥)، وأبو البقاء العكبري(٦)، وابن الخباز (٧).

وحجتهم في أن التاء منقلبة عن الواو : « بنت وأخت في ابن وأخ ، ألا

---

(١) الإنصاف ص٣٥٥ بتصرف. تحقيق د/جودة مبروك – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط الأولى . دون تاريخ ، وينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار – دار السرور – دون تاريخ، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٨/١. تحقيق غازي طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت – دار الفكر – دمشق –ط: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٧١، شرح الكافية للرضي ٧٥/١وما بعدها- تحقيق / أحمد السيد أحمد – المكتبة التوفيقية – القاهرة – دون تاريخ.

(٢) أي أن أصلها : كِلْوى .

(٣) الكتاب ٣٦٤/٣.

(٤) شرح اللمع ٥٦١/٢. تحقيق د/إبراهيم بن محمد أبو عباده – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٣٧/١ تحقيق د/سلوى محمد عرب جامعة أم القرى١٤١٩هـ.

(٦) اللباب ٣٣٨/٢.

(٧) توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٧١.

ترى أن لام ابن وأخ واوان بدليل إبدال التاء منه، والتاء لا تبدل إلا في حرف واحد، وهو أَسْنَتَ القوم وأصله: أسنى وأسننا وأسنينا»(١).

وقال الرضي: « ولم تبدل التاء من الياء إلا في (اثنتين)»(٢).

وصحَّح ابن الخشاب(٣)،وابن يعيش(٤) كونَ التاء منقلبة عن الواو.

قال ابن يعيش : « والأولى أن تكون من الواو؛ لكثرة إبدال التاء من الواو»(٥).

وذهب بعص النحويين إلى أن التاء منقلبة عن الياء ، كالسيرافي(٦)، وابن برهان العكبري(٧).

وحجتهما سماع الإمالة في (كلا) ،فإبدال الياء تاء كإبدالها في (ثنتان) وهي من (ثنيت) وفي (كَيْت وكَيْت) ، و (ذَيْت وذَيْت) ، والأصل: (كَيَّه ، وَذَيَّه) ، ولامهما ياؤهما(٨).

واضطرب ابن يعيش في نسبة إبدال التاء من الياء أو الواو إلى سيبويه، فقال: «قال سيبويه: لو سميت بـ "كلا"، وثنيت، لقلبت الألف ياء، لأنه قد سمع فيها الإمالة. والأمثل أن تكون منقلبة عن واو، لأنها قد أبدلت تاء في (كلتا)... وإنما أميلت لكسرة الكاف، ولأنها تنقلب ياء، وذلك إذا

---

(١) شرح اللمع للباقولي ٥٦٠/٢.
(٢) شرح الكافية ٧٤/١.
(٣) المرتجل ص٦٧.
(٤) شرح الملوكي ص٣٠٣ . تحقيق د/ فخر الدين قباوة – حلب – ط الأولى ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
(٥) السابق ٣٠٣.
(٦) ينظر: شرح اللمع للباقولي ٥٦١/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٤/١.
(٧) شرح اللمع لابن برهان العكبري ٢٢٨/١.
(٨) ينظر: المراجع السابقة في (٤) ، (٥).

أضيفت إلى مضمر في حال النصب والجر... تشبيهًا بـ(عليك)، و(إليك)، و(لديك)»(١).

ثم عاد ابن يعيش في الصفحة التالية ، فقال: « وحال (كلتا) كحال (كلا) في الإفراد والانقلاب... وقد اختلف العلماء في هذه التاء. فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث ، والتاء بدل من لام الكلمة، كما أبدلت منها في بنت، وأخت، ووزنها فِعْلَى»(٢).

وتبع محقق كتاب اللباب في علل البناء والإعراب ابن يعيش ، فنسب إلى سيبويه أن أصل ألف (كلا) وتاء (كلتا) الياء ، وأحال إلى شرح المفصل لابن يعيش(٣).

ولو أنه قرأ الصفحة التالية لأدرك أن سيبويه لم يقل بذلك .

هذا . ووجَّه الرضي مجيء ألف التأنيث بعد التاء ، فقال: «و(كلتا) فِعْلى والألف للتأنيث جعل إعرابًا كما في (كلا)وإنما جيء بألف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعًا بين علامتي تأنيث؛ لأن التاء لم تتمحض للتأنيث ، فلهذا جاز توسطها ، بل منها رائحة منه لكونها بدلًا من اللام في المؤنث كـ(أخت) و(بنت) و(ثنتان) ، ولهذا لم يفتح ما قبلها ، ولم تنقلب تاء (بنت) و(أخت) في الوقف هاء ، وأجاز يونس (أختي) ، و(بنتي) ، ولو كانت لمحض التأنيث ، لم تجز هذه الأمور ، والألف – أيضًا – لما كانت تتغير للإعراب ،

(١) شرح المفصل ٥٤/١.
(٢) السابق ٥٥/١. وينظر: الكتاب نفسه ٦/٦، وشرح الملوكي ص٣٠٠.
(٣) اللباب ٤٠٢/١ حاشية ٢.

صارت كأنها ليست للتأنيث، فجاز الجمع بينهما»(١).

هذا . وقد اعترض السهيلي على من ذهب إلى أن التاء منقلبة عن الواو ، وذهب إلى أن لام كلتا محذوفة ، وأن الألف للتثنية ، فقال: « ... «كِلَا) يفهم من لفظه ما يفهم من لفظ (كُلّ) وهو موافق له في فاء الفعل وعينه ،وأما اللام فمحذوفة كما حذفت في كثير من الأسماء، فمن ادّعى أن (لام) الفعل (واو) ، وأنه من غير لفظ (كل) فليس له دليل يعضده ، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده.

فإن قيل لهم : ولم كسرت الكاف من (كِلا) وهي من (كُلّ) مضمومة؟

فلهم أن يقولوا : كُسرت إشعارًا وتنبيهًا على معنى الاثنين ، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر؛ ألا تراهم كسروا العين من (عِشرين) إشعارًا بتثنية العشر ، ومن حجتهم: أن (كِلتا) بمنزلة (بِنتا) و (وثِنتا)والألف في (ثنتا) لا خلاف أنها ألف تثنية ، فكذلك كلتاهما .

ومن ادعى أن الأصل منهما (كلواهما) فقد ادعى ما تستبعده العقول ، ولا يقوم عليه الدليل ولا البرهان »(٢).

ويجاب على ما قاله السهيلي بأنهم لم يقولوا بأن (كلتا) بمنزلة (بنتا)... وإنما قالوا : إنها بمنزلة بنت ...

كما أنهم لم يقولوا : إن الأصل (كلواهما) ، وإنما قالوا : الأصل : كِلْوَى.

---

(١) شرح الكافية ٧٥/١.

(٢) نتائج الفكر ص٢٨٤. تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا – الرياض- دار الرياض – دون تاريخ.

هذا . وقد احتج القائلون بأن (كلتا) على (فِعْلى) وأن أصلها : كلوى، بما يلي:

«... أن الكلمة مؤنثة لاختصاصها بتوكيد المؤنث ، والأصل أن يكون للتأنيث علامة، والألف هنا تصلح لذلك ، والتاء قبلها لا تصلح للتأنيث ؛ لأنها لا تكون حشوًا ، وزيادتها في هذا المثال لا نظير له»(١).

– وذهب الجرمي إلى أن وزن: (كلتا): فِعْتَل، وأن تلك التاء زائدة(٢).

وحجته: «أن الألف لو كانت للتأنيث لم تقلب في الجر والنصب ياء»(٣).

«ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحةنحو: طلحة ، وقائمة، وأن يكون قبلها ألف نحو: سعلاة واللام في كلتا ساكنة ، ووجه ثانٍ : أن علامة التأنيث لا تكون أبدًاحشوًا إنما تكون آخرًا لا محالة ، ووجه ثالث : أن فِعْتَلا مثال لا يوجد في الكلام أصلًا فيحمل هذا عليه»(٤).

وردَّ أبو البقاء حجة الجرمي قائلًا:« ولا ليس بشيء لوجهين :

أحدهما: أن القلب ههنا استحسان وحَمْلٌ على ألف (على) و(إلى) ، كما أبدلت في المذكر وهي لام الكلمة ، والمنقلبة في الجر

---

(١) اللباب ٣٣٨/٢- ٣٣٩.
(٢) ينظر: الخصائص ١٨٠/١، وشرح اللمع للباقولي ٥٦١/٢.
(٣) اللباب ٣٣٩/٢.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦باختصار . وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري ٨٩٧/٢ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان – معهد المخطوطات العربية – الكويت –ط: الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، شرح اللمع للباقولي ٥٦١/٢، المرتجل ص٦٧، توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٧١، وشرح الكافية للرضي ٧٥/١.

والنصب لا تكون لامًا.

والثاني: أنهم قد قلبوا ألف التأنيث ياء فقالوا في (سُعْدى) : سُعْدَيات لأجل الدليل المقتضي للقلب ، فكذلك هنا»(١).

وحاول ابن جني الدفاع عن الجرمي بما حكاه الأصمعي ولكنه عاد موجهًا حكايته على وجه يجعل رأى الجرمي مردودًا ، كما تبين سابقًا .

وبعد. فيظهر من خلال ما سبق أن الأولى بالقبول هو قول سيبويه ومَنْ وافقه بأن وزن (كلتا) : (فِعْلَى) ، وأن التاء أصلها الواو؛ وذلك لقوة حجته.

وزن (أَهْلُمّ) ، مضارع (هَلُمّ)

قال ابن جني : «ومما كنا عليه ما حكاه الأصمعي من أنهم إذا قيل لهم: هَلُمّ إلى كذا، فإذا أرادوا الامتناع منه قالوا: لا أَهَلِمُّ فجاءوا بوزن أَهَريقُ. وإنما هاء (هَلُمّ) ها في التنبيه في نحو هذا وهذه؛ ألا ترى إلى قول الخليل فيها: إن أصلها هَالُمّ بنا. ثم حذفت الألف تخفيفًا، وهاء (أهريق) إنما هي بدل من همزة (أرقت)، لما صارت إلى (هرقت)، وليست من حديث التنبيه»(٢).

الدراسة:

اختلف النحويون حول (هَلُمّ):

- فذهب بعضهم إلى أنها ليست مركبة(٣).

---

(١) اللباب ٣٣٩/٢، وينظر: المرتجل ص٦٨.
(٢) الخصائص ٢٣٣/٣، وينظر: ٢٧٩/١ ، ١٨/٢، ٣٧/٣.
(٣) ينظر:الارتشاف٢٠٩/٣ تحقيق د/مصطفى النماس– مطبعة المكتبة الأزهرية– القاهرة–١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

– وذهب الجمهور إلى أنها مركبة ، ولكن اختلفوا حول أصلها:

* فذهب البصريون إلى أنها مركبة من (ها) للتنبيه و (لُمّ) التي هي فعل أمر ، من قولهم لَمّ الله شعثه . ولكنهم حذفوا الألف ؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم(١).

* وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من (هَلْ) التي للزجر، و(أُمّ) بمعنى اقصد ، فألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها ، وحذفت هي ، فقيل: (هَلُمَّ) (٢).

قال الفراء : «... ونرى أن قول العرب: هَلُمَّ إلينا مثلها ؛ إنَّما كانت (هل) فضم إليها (أُمّ)» (٣).

ونسب الرضي إلى الكوفيين أنهم يرون أن أصلها (هَلَا أُمّ) ، فقال: «وقال الكوفيون: أصله (هَلَا أُمَّ) ، و (هلا) : كلمة استعجال كما مر، فغيرت إلى (هَل) لتخفيف التركيب ، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت ، كما هو القياس في نحو: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ**﴾(٤) إلا أنه

(١) ينظر: الكتاب ٣٣٢/٣- ٣٣٣- ٥٢٩ ، الخصائص ٢٣/٣، المفصل ص١٥٢دار الجيل بيروت – ط: الثانية – دون تاريخ، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤، الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٨/١تحقيق/ موسى بناي العليلي – الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف – دون تاريخ، شرح الكافية الشافية ١٣٩١/٣ تحقيق د/ عبد المنعم هريدي – جامعة أم القرى- دون تاريخ ، الارتشاف ٢٠٩/٣، الهمع ١٢٦/٥ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – القاهرة – ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

(٢) ينظر: المفصل ص١٥٢، شرح الكافية الشافية ١٣٩١/٣، والارتشاف ٢٠٩/٣.

(٣) معاني القرآن ٢٠٣/١. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، دار السرور – دون تاريخ . وينظر: الخصائص ١٨٢/٣.

(٤) سورة المؤمنون : من الآية ١.

ألزم التخفيف ههنا ؛ لثقل التركيب»(١).

هذا. وقد ورد في (هَلُمّ) لغتان:

اللغة الأولى : أنها اسم فعل ، وهي لغة الحجازيين .

واللغة الثانية : أنها فِعْل وهي لغة بني تميم(٢).

وذلك « لأن الحجازيين لا يبرزون فاعلها في التأنيث والتثنية والجمع .

وبنو تميم يبرزونه فيقولون : هَلُمِّي ، وهَلُمَّا ، وهَلُمُّوا ، وهَلْمُمْنَ»(٣).

ويرى ابن جني أن (هَلُمَّ) عند بني تميم اسم فعل ، فيقول: «وأما التميميون فيجرونها مجرى «لَمّ» فيغيرونها بقدر المخاطب. فيقولون: هَلُمَّ، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلْمُمْنَ يا نسوة. وأعلى اللغتين الحجازية، وبها نزل القرآن؛ ألا ترى إلى قوله –عز اسمه– ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(٤)، وأما التميميون فإنها عندهم –أيضًا– اسم سمي به الفعل وليست مبقاة على ما كانت عليه قبل التركيب والضم. يدل على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يتبع فيقول: مدٌّ وفرٌّ وعَضَّ، ومنهم من يكسر، فيقول: مُدِّ وفرِّ وعَضِّ، ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين، فيقول: مُدَّ ومِرَّ وعَضَّ. ثم رأيناهم كلهم مع هذا مجتمعين على فتح آخر هَلُمَّ، فدل ذلك على أنها قد خُلجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسمًا للفعل»(٥).

وقد يجاب عن ذلك بأنهم التزموا الفتح؛ للتخفيف من ثقل التركيب من (هَا) و(الفعل).

هذا . وقد « حكى الأصمعي : هَلُمّ إلى كذا . فيقال: لا أَهَلُمّ

---

(١) شرح الكافية ١٨٢/٣.
(٢) ينظر: الكتاب ٥٢٩/٣، شرح الكافية الشافية ١٣٩٠/٣، والهمع ١٢٦/٥.
(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٩٠/٣.
(٤) سورة الأحزاب : من الآية ١٨ .
(٥) الخصائص ٢٤/٣ باختصار ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٤-٤٣.

إليه، وهلم كذا فيقال: لا أَهَلُمَّه »(١).

واختلف النحويون حول هذه الحكاية :

فقال ابن يعيش: « بفتح الألف والهاء وضم اللام والميم ، والأصل في ذلك : لا أَلُمُّ. كما تقول: لا أَرُدُّ . كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب، وهو شاذ»(٢).

وعلى هذا يكون وزنها: أَفْعُلُ إذ الأصل: أَلْمُمُ ، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء ؛ لأجل الإدغام .

وقال الرضي : « كأنك قلت: لا أَلُمُّ . والهاء المفتوحة زائدة، أو لا أَوُمُّ. على المذهب الآخر ، فلم تغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب»(٣).

وعلى هذايكون وزنها على كلا المذهبين – أيضًا– : أَفْعُلُ.

وقال أبو حيان: « وقد اشتقوا منها – وهي مركبة– فعلًا ، حكى الأصمعي أنه يقال للرجل : هَلُمّ إلى كذا . فيقول: لا أَهَلُمَّ .بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وفتح الميم المشددة »(٤).

وعلى هذا يكون وزنها أَفَعُلَّ.

وقال تاج الدين الجندي: « بفتح الهمزة والهاء ، وضم اللام وتشديد الميم عامله معاملة الفعل المتصرف ، وإن لم يكن فعلًا، فضلًا عن أن يكون متصرفًا بطريق الحكاية على وجه المطابقة لما سبق في الكلام ، لا على أنَّ (هَلُمَّ) أصالة في جواز الاشتقاق.

وفي بعض الشروح : وقوله (لا أَهَلُمَّ) ، أصله: لا أَلُمُّ، زيدت

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤.
(٢) السابق ٤٣/٤.
(٣) شرح الكافية ١٨٣/٣.
(٤) الارتشاف ٢١١/٣.

الهاء بين همزته ولامه ، ومن قال : لا أَهَلُمُّ. فقد حرَّف وأخطأ»(١).

وقد سبق بيان الوزن فيما سبق .

هذا.ويرى الإمام ابن مالك أن من الأفعال التي منعت التصرف: أَهَلُمُّ(٢).

نص على ذلك في التسهيل ، وقال في شرح الكافية الشافية : « وقد استعمل لها مضارعًا مَنْ قيل له : هَلُمَّ ، فقال: لا أَهَلُمُّ »(٣).

قال ابن عقيل: «فدخول همزة المتكلم دليل الفعلية، ولم يستعملوا منه ماضيًا ، ولا أكثر العرب أمرًا ؛ فلذا قيل : إنه غير متصرف»(٤).

هذا . وقد سبق أن ابن جني كان يظن أن (أَهَلُمُّ) على وزن (أَهْرِيقُ) ولكنه أدرك أنَّ الهاء في (أَهَلُمّ) زائدة للتنبيه .

وهنا تتجلى روح العالم الذي يدرك أن الرجوع إلى الحق فضيلة .

كما اتضح اختلاف النحويين حول تناول حكاية الأصمعي ، والذي يظهر أن (أَهَلُمّ) إذا كان أصلها : أَلُمُّ ، أو أَوُمُّ ، فإن وزنها : أَفْعُلُ .

وهذا هو الراجح لسماع المضارع .

- إلحاق (إِنْقَحْل)(٥) بـ (جِرْدَحْل) (٦)

قال ابن جني: « فإن قلت: فإذا كان الزائد إذا وقع أوّلًا لم يكن

---

(١) الإقليد شرح المفصل ٩١٥/٢- ٩١٦ تحقيق د/ محمود الدراويش– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

(٢) ينظر: متن التسهيل ص٢٤٧ . تحقيق محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

(٣) ١٣٩٠/٣.وينظر:شرح الأشموني ٢٠٥/٢ – دار إحياء الكتب العربية – فيصل الحلبي – دون تاريخ.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٩/٣.

(٥) انقحل: يقال: رجل انقحل إذا كان يابسًا من الهرَمْ.

(٦) جردحل : الضخم .

للإلحاق، فكيف ألحقوا بالهمزة في: أَلَنْددٍ(١) وأَلَنْجَج(٢)، وبالياء في يَلَنْددٍ ويَلَنْجَج ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف؟

قيل: قد قلنا قَبْلُ: إنهم لا يلحقون الزائد من أوّل الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخَر؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياءِ في أَلَنْدَدٍ ويَلَنْدَدٍ، لمَّا انضم إلى الهمزة والياء النون.

وكذلك ما جاء عنهم من إنْقَحْلٍ –في قول صاحب الكتاب(٣) – ينبغي أن تكون الهمزة في أوّله للإلحاق– بما اقترن بها من النون– بباب جِرْدَحْل.

ومثله ما رويناه عنهم من قولهم: رجل إِنْزَهْوٌ ،وامرأة إِنْزَهْوة... فهذا إذًا إِنْفَعْل.

ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلًا وحده، وأنشد الأصمعي –رحمه الله– :

لمَّا رأتني خَلَقًا إنْقَحْلا(٤)

ويجوز عندي في: إِنْزَهْو غيرُ هذا، وهو أن تكون همزته بدلًا من عين، فيكون أصلَه: عِنْزَهْو: فِنْعَلْو... وإذا حملته على هذا لحِق ببابٍ أوسع من إنقحل، وهو باب قِنْدَأْو ...» (٥).

الدراسة:

« الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفًا أو حرفين على تركيب زيادة

---

(١) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة والجدل .
(٢) الألنجج واليلنجج: عود من الطيب يتبخر به
(٣) الكتاب ٢٤٧/٤ .
(٤) من الرجز . ولم أعثر على قائله . لسان العرب [قحل] ٣٥٣٨/٥ ط : دار المعارف – القاهرة – دون تاريخ.
(٥) الخصائص ٢٢٩/١- ٢٣٠ .

غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلًا رباعيًا ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيًا لا خماسيًا»(١).

هذا. ومن أوزان الاسم الخماسي المجرد: فِعْلَلّ(٢).

قال سيبويه- متحدثًا عنه، وما لحق به من الثلاثي-: «ويكون على فِعْلَلّ. فالاسم نحو :قِرْطَعْب(٣) وحِنْبَتْر(٤)، والصفة نحو: جِرْدَحْل ، وحِنْزَفْر ، وما لحقه من الثلاثة : إِزْمَوْل ؛ لأن الواو قبلها فتحة وليست بمد ،فإنما هي بمنزلة النون في أَلَنْدَد، وكذلك إِرْرَبّ الزائد الباء كنون أَلَنْدَد» (٥).

وقال – أيضًا- تحت باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل -: «ويكون على (إِفْعَوْل)فيهما . فالأسماء قالوا: الإِدْرَوْن(٦) ... وأما ما جاء صفة ... والإِزْمَوْل(٧)... ويكون على (إِفْعَلّ) فيهما . قالوا:إِرْزَبّ، وإِزْفَلَّة(٨)، وهو اسم ، وإِرْزَبّ صفة.

ويكون على (إِنْفَعْل) ، وقالوا: إِنْقَحْل في الوصف لا غير»(٩).

---

(١) شرح الشافية للرضي ٥٢/١.
(٢) ينظر: الكتاب ٣٠١/٤- ٣٠٢ ، البديع في علم العربية لابن الأثير جـ٢مجـ١ ص ٣٨٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٦-١٤٣، الممتع ٧٠/١ .
(٣) قرطعب: يقال: ما عنده قرطعبة أي شيء.
(٤) الحنبتر : الشدة .
(٥) الكتاب ٣٠٢/٤ .
(٦) الإدرون: المكان الذي يوضع فيه علف الفرس. وهو الأصل – أيضًا- .
(٧) الإزمول: فرس إزمولة : إذا انشمر في عدوه وأسرع.
(٨) الإزفلة : أي الخفة .
(٩) الكتاب ٢٤٦/٤- ٢٤٧ .

وعلى هذا تكون الكلمات السابقة ملحقة بِقَرْطَعْب ، وجِرْدَحْل .

وتبعه الرضي ،فذهب إلى أن (إِنْقَحْلا) ملحق بـ(قِرْطَعْب) ، فقال: «ومن الملحق بقِرْطَعْب من الثلاثي إِرْدَبّ وفِرْدَوْس(١) وإِدْرَوْن وإِنْقَحْل»(٢).

وإِنْقَحْل»(٢).

كما وافقه أبو حيان ، فقال: « ... وفِعْلَلّ نحو: قِرْطَعْب . ألحق به: إِزْمَوْل وإِرْدَبّ وإِنْقَحْل وإِدْرَوْن ، فهذه ثلاثية الأصول ألحقت بالخماسي»(٣).

وأما ابن مالك ، فقد نفى مجيء نحو : إِنْقَحْل ، ملحقًا بالخماسي المجرد ، فقال: «الإِدْرَوْن ... وزنه :(إِفْعَوْل) فالهمزة فيه والواو زائدتان للإلحاق بـ(جِرْدَحْل).

والأَلَنْدَد : الكثير الخصومة ، والهمزة والنون فيه زائدتان للإلحاق بـ(سَفَرْجَل) ولم يلحق بهمزة مصدرة غير مصاحبة لواو كواو (إِدْرَوْن)، ولا نون كنون (أَلَنْدَد)»(٤).

فهو يرى موضع زيادة النون أن تكون ثالثة .

ولكن ما جاء سابقًا ، وما أورده ابن جني يرد على ذلك ، فقد أنشد الأصمعي بيتًا يشتمل على (إِنْقَحْل) ، كما أن سيبويه قد حكاه في كتابه.

هذا. وقد علَّل ابن جني جواز زيادة الحرف الأول إذا جاء معه

---

(١) عقَّب محقِّقوا شرح الشافية للرضي،فقالوا: « وفي تمثيل المؤلف به لما ذكر ذكر نظر؛ فإنهم نصوا على أنه لا زائد فيه إلا الواو ؛ فيكون رباعيًا ملحقًا بالخماسي». ٦١/١ حاشية١.

(٢) شرح الشافية ٦٠/١-٦١ .

(٣) الارتشاف ٦٩/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٦٨/٤ ، وينظر: شرح الملوكي ص١٨٠- ١٨٢.

زائد ثانٍ، فقال: «فإن قيل: ولِمَ لمّا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أوّلًا زائدٌ ثانٍ غيرُه صارَا جميعًا للإلحاق وإذا انفرد الأوّل لم يكن له؟ قيل: لِمَا كنّا عليه من غلبة المعاني للألفاظ على ما تقدّم .

وذلك أن أصل الزيادة في أوّل الكلمة إنما هو للفعل وتلك حروف المضارعة... وكلّ واحد من أدِلّة المضارعة إنما هو حرف واحد، فلمّا انضّم إليهِ حرف آخَر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى فلم يُنكَر أن يُصار بِه حينئذٍ إلى صَنْعة اللفظ وهي الإلحاق»(١).

وذهب الرضي إلى جواز مجيء حرف الإلحاق في الأول بلا مساعد، فقال: «...قيل: لا يكون حرف الإلحاق في الأول : فليس أُبْلُم ملحقًا بِبُرْثُن...، ولا أرى منه مانعًا ، فإنها تقع أولًا للإلحاق مع مساعد اتفاقًا ، كما في أَلَنْدَد ، وَيَلَنْدَد، وإِدْرَوْنَ ، فما المانع أن يقع بلا سبب ؟»(٢).

وبعد . فقد ظهر مما سبق أن (إنْقَحْل) ملحق بـ(جِرْدَحْل) ، وأن هذه الكلمة قد سمعت في الشعر كما ظهر في إنشاد الأصمعي، وقد حكاها سيبويه ، وهذا يرد على ابن مالك في نفيه مجيء مثل هذا الوزن ملحقًا .

كما ظهر حسن تعليل ابن جني لإجازة مجيء مثل هذا الوزن ملحقًا.

مجيء أَبْرَق وأَرْعَد من بَرَقَ ورَعَدَ

قال ابن جني :« قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : أتجيز : إنك لتُبْرِق لي وتُرْعِد؟ فقال : لا، إنما هو تَبْرُقُ وتَرْعُدُ . فقلت له : فقد قال الكميت:

---

(١) الخصائص ١/٢٣٠- ٢٣١.
(٢) شرح الشافية ١/٥٦ .

أَبْرِق وأَرْعِد يَا يَزِيـ د فما وعيدك لي بضائرْ(١)

فقال : هذا جُرْمقاني(٢) من أهل الموصل ولا آخذ بلغته . فسألت عنها أبا زيد الأنصاري فأجازها . فنحن كذلك إذ وقف علينا أعرابي مُحْرِم فأخذنا نسأله . فقال أبو زيد : لستم تحسنون أن تسألوه . ثم قال له : كيف تقول : إنك لتُبْرِق لي وتُرْعِد . فقال له الأعرابي : أفي الجخيف تعني؟ –أي التهدد – فقال : نعم ، فقال الأعرابي : إنك لتُبْرِق لي وتُرْعِد . فعدت إلى الأصمعي فأخبرته فأنشدني :

إِذَا جَاوَزْتَ مِنْ ذَات عِرْق ثَنِيَّةً فَقُلْ لِأَبِي قَابُوسَ مَا شِئْتَ فَارْعُدِ(٣)

ثم قال لي : هكذا كلام العرب »(٤).

الدراسة :

يقال: بَرَقَت السماء ، تَبْرُق بَرْقًا ، ورَعَدَت السماء تَرْعُد رَعْدًا . كما يقال: بَرَق الرجل بَرْقًا ، إذا تَهَدَّد ، ورَعَدَ لِي الرجل ، إذا تَهَدَّدَنِي، ويقال: إِنَّك لَتَبْرُق لِي وتَرْعُد ، إذا جاء متهَدّدًا(٥).

لا خلاف في ذلك ، وأنشد الأصمعي:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أي من العجم .

(٣) البيت من الطويل ،ونُسب لرجل من كنانة في: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ت٣٨٤هـ - ص٢٥٣ –دون بيانات ، وللمتلمس في: فصل المقال في شرح كتاب الأفعال ص٤٤٩ للبكري الأندلسي ت٤٨٧هـ- تحقيق إحسان عباس – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٧١م

(٤) الخصائص ٢٩٦/٣-٢٩٧.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة ٣٢٢/١ [برق] ٦٣٢/٢ [رعد] لابن دريد ت٣٢١ – تحقيق د/رمزي بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت –ط١ ١٩٨٧م ، كتاب الأفعال ٧/٣ ، ٦٦/٤ للسرقسطي- تحقيق حسين محمد شرف – مؤسسة دار الشعب – القاهرة -١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، وكتاب الأفعال ٦٧/١، ٧/٢ لابن القطاع ت٥١٥هـ- عالم الكتب – ط الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ، ولسان العرب ٢٦١/١ [برق] ، ١٦٦٩/٣ [رعد] .

إِذَا جَاوَزْتَ مِنْ ذَات عِرْق ثَنِيَّةً فَقُلْ لِأَبِي قَابُوسَ مَا شِئْتَ فَارْعُدِ

واختلفوا حول مجيء أَبْرَق وأَرْعَدْ :

فأثبت أكثرهم مجيء ذلك(١).

وحجتهم السماع : من ذلك ما حكاه « أبو عبيدة وأبو عمرو: أَرْعَدَت السماء وأَبْرَقَتْ، وأَرْعَدَ الرَّجُل وأَبْرَق ،إذا تهدد وأوعد»(٢).

ومن ذلك قول الكميت:

أَبْرِق وأَرْعِد يَا يَزِيـ د فما وعيدك لي بضائرْ

وقول ذي الرمة:

إِذَا خَشيتْ مِنْه الصَّرِيمَة أَبْرَقَتْ لَهُ بَرْقَةً مِنْ خُلَّبٍ غير مَاطر(٣)

وأنكر الأصمعي ذلك ، « قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : تقول : رَعَدَت السماء وبَرَقَتْ؟ قال: نعم: قلت: فتقول: أَرْعَدَتْ وأَبْرَقَتْ؟ قال: لا، إلا أن ترى البرق وتسمع الرعد ، فنقول: أَرْعَدْنا وأَبْرَقْنَا. فقلت له: أفتقول في التهدد: إنك لَتُرْعِدُ لي وتُبْرِق؟ قال: لا. فقلت : فقد قال الكميت: ...»(٤).

وردَّ ابن درستويه على الأصمعي ، فقال: « وكان الأصمعي لا يجيزه

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٣٢٢/١ [برق] ٦٣٢/٢ [رعد]، كتاب الأفعال ٧/٣ ، ٦٦/٤، وكتاب الأفعال ٦٧/١، ٧/٢ ، ولسان العرب ٢٦١/١ [برق] ، ١٦٦٩/٣ [رعد] .

(٢) الصحاح ٤٧٤/٢[رعد] للجوهري ت٣٩٣هـ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار – دار العلم للملايين – بيرت – ط : الثالثة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٣) البيت من الطويل، في ديوانه ص١٣١ ، تقديم وشرح أحمد حسن بسبح – دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م ، وينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلي ت٦٩١هـ- تحقيق عبدالملك الثبيتي ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٤) جمهرة اللغة ٦٣٢/٢ [رعد] .وينظر: الأمالي ٩٦/١-٩٧ لأبي علي القالي ت٣٥٦هـ- دار الكتب العلمية – بيروت –دون تاريخ .

من السحاب(١)، ولا من الوعيد بالألف؛ وذلك لأن الأصمعي صاحب رواية وسماع، وليس بصاحب قياس ونظر، وكان يخطئ الكميت في هذا البيت ولا يحتج بشعره، من أجل أنه قروي متأدب كاتب. وليس ذلك مما يسقط به الشاعر وقد كان المرقش كاتبًا، وعدي بن زيد كاتبًا متأدبًا، وأمية بن أبي الصلت كاتبًا عالمًا، وقس بن ساعدة كذلك، وليس في أشعارهم مطعن لأحد، وكان أبو الأسود الدؤلي كاتبا أديبا عالما، وهو إمام النحويين في النحو، وأشعاره حجج لازمة... وإنما انحرف الأصمعي عن الكميت؛ لمذهبه، لا لأدبه. وقد روت العرب عامة في باديتها شعرا لامرئ القيس، تزعم أنه أجاب به عمرًا الحني(٢) حين سأله أن يقول بيتا فيه سبع عينات، وبيتا فيه سبع قافات، فقال:

فَأَرْعَد رَعْدَ الرَّاعِدَاتِ وَأَرْعَدَتْ رَوَاعِدُ رَعْدٍ رَعْدُهُنَّ قَصُوفُ

وَأَبْرَقَ بَرْقُ الْبَارِقَاتِ وَأَبْرَقَتْ بَوَارِقُ بَرْقٍ بَرْقُهُنَّ خَطُوفُ

فأتى بالألف في: أرعد وأبرق، وهو سيد الشعراء، ولم ينكره أحد من العرب عليه»(٣).

ووافقه اللبلي في ردِّه ، فقال: « وكذلك حكى أبو عبيد في المصنف عن غير الأصمعي من الأئمة ، وأنشد لذي الرمة :

إِذَا خَشيتْ مِنْه الصَّرِيمَةَ أَبْرَقَتْ لَهُ بَرْقَةً مِنْ خُلَّبٍ غير مَاطِرِ

وحكاها اللحياني– أيضًا – في نوادره. فإنكار الأصمعي ليس

(١) لكن ما سبق يرد على ابن درستويه، فقد أجازه الأصمعي في السحاب.
(٢) هو عمرو بن حني التغلبي ، فارس جاهلي .
(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ص٧٦ – ٧٧ لابن درستويه ت٣٤٧هـ تحقيق محمد بدوي المختون ، وراجعه د/ رمضان عبد التواب – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – وزارة الأوقاف – جمهورية مصر العربية١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

بحجة»(١).

وضعَّف المبرد رواية غير الأصمعي ، فقال: « وقد روى غير الأصمعي : أَرْعَد وأَبْرَق . على ضعف »(٢).

ولكن ما سبق يردُّ به على المبرد .

– وذهب السرقسطي إلى أن بَرَق في السماء أفصح ، فقال: « وبَرَقَت السماء برقًا وأَبْرَقَتْ. وبَرَقَتْ أفصح»(٣).

ووافقه ابن القطاع ، فقال: « بَرَقَتِ السماء بَرْقًا وبروقًا ، وأَبْرَقَتْ لمعت ، والرجل تهدد. والثلاثي في السماء أفصح ، والثاني لغة»(٤).

هذا. وتجدر الإشارة إلى أن أبا عبيدة كان « يقول : رَعَدَ وأَرعد وبَرَقَ وأَبْرَقَ بمعنى واحد ، ويحتج بقول الكميت :

أَرْعِدْ وَأَبْرِق يَا يَزِيـ د فما وعيدك لي بضائرْ»(٥)

ولكن ابن درستويه ردَّ هذا المذهب، فقال : «ولا يكون معنى رَعَد وأَرْعد واحدًا، ولا معنى بَرَقَ وأَبْرَق واحدًا، إلا أن يكون ذلك في لغتين متباينتين، ولذلك قال الكميت:

أَرْعِد وأَبْرِق يَا يَزِيـ د فما وعيدك لي بضائر

لأنه إنما أراد: أظهر صوتًا وبريقًا، فهددني بهما وأوعدني،

---

(١) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ٢٤١/١.
(٢) الكامل ٢٢٣/٣ للمبرد ت٢٨٥هـ- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة – ط: الثالثة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
(٣) كتاب الأفعال ٦٦/٤.
(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع ٦٧/١.
(٥) لسان العرب ١٦٧٠/٣ [رعد] .

فلذلك صار على بناء أوعد؛ لأن «يزيد» الذي خاطبه رجل؛ فلا رعد فيه ولا برق. وإنما كنى بهما عن الوعيد، وشبهه بهما»(١).

وبعد . فقد ظهر من خلال ما سبق ثبوت مجيء أَبْرَق وأَرْعَد من بَرَقَ ورَعَدَ ، ومن ثَمَّ فلا وجه لإنكار الأصمعي ذلك.

ولم يظهر رأي ابن جني في هذا المسألة ، حيث أوردها دون ترجيح .

تخريج قول الخطيئة

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوا أَحْسَنُوا الْبُنَا وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفُوا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا(٢)

قال ابن جني: «وحَكَى الأصمعيّ قال : دخلت على حمّاد بن سَلَمة(٣) وأنا حَدَث فقال لي : كيف تنشد قول الحُطَيئة : أولئك قوم إن بنوا أحسنوا ماذا . فقلت:

---

(١) تصحيح الفصيح ص٧٦ .

(٢) البيت من الطويل ، في ديوانه ص٢٠.
الرواية في البيت:
روي : « البُنَا » في: الديوان ص٢٠، المحكم والمحيط الأعظم ٥٢١/١٠ [ب ن و] ، والمخصص ١٦٤/٢ لابن سيده (ت٤٥٨هـ)– دار الكتب العلمية- بيروت – دون تاريخ، ولسان العرب ٣٦٢/١ [بنى] ، وتاج العروس ٢١٧/٣٧ [بنى] للزبيدي – تحقيق مصطفى حجازي – الكويت – ط: الأولى ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م .
ورى « البِنَا » في : قواعد الشعر ص ٣٢ لثعلب ت٢٩١هـ- تحقيق د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة –ط: الثانية ١٩٩٥م ، وتهذيب اللغة ٣٥٣/١٥ [بنى] للأزهري ت٣٧٠هـ - تحقيق / محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط: الأولى ٢٠٠١ م ، والمحكم ٤٩٩/١٠ [بنى]، وتاج العروس ٢١٧/٣٧ [بنى].

(٣) هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري كان من كبار المحدثين ، توفي ١٦٧هـ. طبقات الحفاظ للإمام السيوطي ت٩١١هـ- دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤٠٣هـ.

أُولَئِـكَ قَـوْمٌ إِنْ بَنَـوا أَحْسَـنُوا الْبِنَـى وَإِنْ عَاهَـدُوا أَوْفُـوا وَإِنْ عَقَـدُوا شَـدُّوا

فقال : يا بُنَيّ أحسنوا البُنَا . يقال : بَنَى يَبْنِي بِنَاء في العُمْران وبَنَا يَبْنُو بُنًا في الشرف.

هكذا هذه الحكاية رويناها عن بعض أصحابنا . وأمَّا الجماعة فعندها أن الواحد من ذلك : بُنْية وبِنْية فالجمع على ذلك : البُنَى والبِنَى»(١).

الدراسة:

وردت روايتان في بيت الحطيئة :

أُولَئِـكَ قَـوْمٌ إِنْ بَنَـوا أَحْسَـنُوا الْبُـنَا وَإِنْ عَاهَـدُوا أَوْفُـوا وَإِنْ عَقَـدُوا شَـدُّوا(٢)

الرواية الأولى : البُنَا (بضم الباء) ، واختلف في تخريج هذه الرواية :

– فـذهب بعـض العلمـاء إلـى أنـه مـن بَنَـا يَبْنُـو بُنًـا فـي الشـرف ، كحماد بن سلمة كما ظهر في أول المسألة (٣).

–وذهـب بعضـهم إلـى أنـه جمـع بُنْـوَة أو بِنْـوَة ، مـن بَنَـا يَبْنُـو ، قـال ابن سيده : « بَنَا في الشرف يَبْنُو ، وعلى هذا تؤول قول الحطيئة :

أولئك قوم إن بَنَوا أحسنوا البُنَا

قالوا : إنه جمع بُنْوَة أو بِنْوَة »(٤).

وذهب بعضهم إلى أنه جمع بُنْيَة ، مثل : رُشْوَة ، ورُشًى (٥).

---

(١) الخصائص ٣/٣٠١-٣٠٢ .
(٢) سبق تخريج البيت بروايتيه .
(٣) وينظر: تاج العروس ٣٧/٢١٧ .
(٤) المحكم ١٠/٥٢١ [ب ن و] . وينظر: المخصص ٢/١٦٤ ، لسان العرب ١/٣٦٢ [بنى] ، وتاج العروس ٣٧/٢١٧.
(٥) ينظر: أمالي أبي علي القالي ٢/١١٨ ، الصحاح ٦/٢٢٨٦ [بنا] ، غريب الحديث للخطابي ت٣٨٨ – ١/٦٢-٦٣ تحقيق : عبد الكريم إبراهيم الغرباوي – دار الفكر – دمشق ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م.

وجاء في المخصص : « ورواها أبو الحسن : البُنَا ، قال: فالبُنَا يكون جمع بُنْيَة ، فهي لغة في بِنْيَة ، وتكون جمع بِنْيَة ، كرِشْوَة ورُشَىً ، وقد يكون بِنَىً جمع بُنْيِة كرُشْوَة ورِشىً؛ وذلك للتناسب الذي بين الكسرة والضمة»(١).

الرواية الثانية: البِنَا ، بكسر الباء، وقد اختلف – أيضَا– في تخريجها:

– فذهب بعضهم إلى أنه جمع بِنْيَة ، جاء في المحكم : « قال أبو إسحاق : إنما أراد بالبِنَى جَمع بِنْيَة »(٢). فهي مثل رِشْوَة ورِشًا.

– وذهب بعضهم –كابن الأعرابي – إلى أن البِنَى : الأبنية من المَدَر والصوف ، وكذلك البِنَى من الكرم(٣).

وورد في المحكم : «قال أبو إسحاق :... وقد تكون البنايَة في الشرف والفعلُ كالفعل قال يزيد بن الحكم :

والنَّاسُ مُبْتَنيانِ محـ مودُ البِنَايَةِ أَوْ ذَمِيمُ(٤) .

وقال لبيد :

فَبَنَى لَنَا بَيْتًا رَفِيعًا سَمْكُهُ فَسَما إِلَيه كَهْلُها وغُلامُهَا(٥)»(٦).

---

(١) ١٢٢/٥ .

(٢) ٤٩٩/١٠ [بنى] . وينظر: تهذيب اللغة ٣٥٣/١٥ [بنى] ، الصحاح ٢٢٨٦/٦ [بنا] ، وتاج العروس ٢١٦/٣٧ [بنى] .

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٣٥٣/١٥ ، والفروق اللغوية ص١٤٥ لأبي هلال العسكري ت٣٩٥هـ تحقيق محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة – القاهرة – دون تاريخ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل، في: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام تأليف: المرزوقي ت٤٢١هـ ٨٣٦/٣ تحقيق : إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م .

(٥)البيت من الكامل، في: ديوانه ص٣٢١تحقيق د/ إحسان عباس الكويت ١٩٦٢م

(٦) المحكم ٤٩٩/١٠- ٥٠٠ [بنى] .

وزاد صاحب تاج العروس قائلًا: « ومثله قول الآخر:

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لنا بَيْتاً دَعائِمه أَعَزّ وأَطْوَلُ(١)

قالَ شَيْخُنا: بِناءُ الشَّرَفِ الَّذِي أَشارَ إِلَيْهِ حَمَلَه على المجازِ، وقيلَ: هُوَ حَقيقةٌ وجَعَلُوا: البِنْيَة بالكسْرِ فِي المَحْسوساتِ، وبالضمِّ فِي المَعانِي وَالْمجد، وحَمَلوا عَلَيْهِ قَوْلَ الحُطَيْئة ، قَالُوا: الرِّوايةُ فِيهِ بالضمِّ»(٢).

– وأجاز بعضهم أن يكون الشاعر أراد البناء الذي هو ممدود ، وقصره في الشعر ، جاء في المحكم : «قال أبو إسحاق: ... وإن أراد البناء الذي هو ممدود جاز قصرُه في الشعر»(٣).

وبعد .فقد ظهر من خلال ما سبق أن للبيت روايتين ، وأن رواية الكسر لها أكثر من تخريج ، ومن ثَمَّ فرواية الأصمعي – بالكسر– رواية صحيحة، لها وجه في العربية، فما كان ينبغي الاعتراض عليه.

وكأني بابن جني يريد أن يدافع عن الأصمعي حيث عقَّب قائلًا: « وأما الجماعة فعندها أن الواحد في ذلك بُنْيَة وبِنْيَة ، فالجمع على ذلك : البُنَى ، والبِنَى»(٤).

وقد حاول المبرد توجيه كلام حماد بن سلمة، فقال:« ويشبه أن يكون حماد إنما اختار الضمة وأنكر الكسرة فيها ؛ لئلا يلتبس بالبناء

(١) البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، في :ديوانه ص٤٨٩ تحقيق أ/ علي قاعور – دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
(٢) تاج العروس ٢١٧/٣٧ [بنى].
(٣) ٤٩٩/١٠ [بنى] .
(٤) الخصائص ٣٠٢/٣.

الـذي هـو بـاللبن والطـين ، إذ كـان مـن مـذهبهم أن يسـتجيزوا قصـر الممدود في الشعر »(١).

تصحيح اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالياء

قال ابن جني –عند حديثه عن باب في مراتب الأشياء ، وتنزيلها تقديرًا وحكمًا، لا زمانًا ووقتًا–: «... ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، نحو: مَبيع ومَخيط ، ورجل مَدين من الدَّين. فهذا كله مغيّر، وأصله: مبيوع، ومديون، ومخيوط، فغيّر على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم –على ما حكاه أبو عثمان(٢) عن الأصمعي– يُتِمُّون مفعولًا من الياء فيقولون: مخيوط ومكيول؛ قال:

قَدْ كَانَ قَوْمك يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّك سَيِّدٌ مَعْيُونُ(٣)

وأنشد أبو عمرو بن العلاء: **وكأنها تفاحة مطيوبة(٤)**

---

(١) نقل ذلك عنه الخطابي في كتابه غريب الحديث ٦٣/١ .

(٢) قال أبو عثمان المازني : « وبنو تميم – فيما زعم علماؤنا – يتمون مفعولًا من الياء فيقولون : مبيوع ، ومعيوب ، ومسيور به » التصريف بشرح المنصف ٢٨٣/١ ، ثم قال – بعد ذلك- : « وسمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت في شعر العرب: وكأنها تفاحة مطيوبة» التصريف بشرح المنصف ٢٨٦/١.

(٣) البيت من الكامل ، وقائله : العباس بن مرداس السَّلمي ، في ديوانه ص١٥٦ تحقيق د/يحيى الجبوري – مؤسسة الرسالة – ط: الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م
الرواية في البيت: روى : يحسبونك بدلًا من يزعمونك . في الديوان ص١٥٦.
وري: مغيون . في أمالي ابن الشجري ٣٢١/١ تحقيق د/ محمود الطناحي – مكتبة الخانجي بالقاهرة – دون تاريخ .
الشاهد فيه: في قوله « معيون» حيث صحَّح اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالياء على لغة تميم.

(٤) من الكامل : وليس له تكملة ، ولم أعثر على قائله . ينظر: المقتضب ٣٩/١ – تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ولسان العرب ٢٧٣٢/٤ [طيب]، وشرح الأشموني ٦٣٥/٢ ، والشاهد فيه : كالذي قبله .

وقال علقمة بن عبدة: **يوم رذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ**(١)

ويروى: يومٌ رذاذٌ»(٢).

الدراسة:

اسم المفعول يأتي من معتل العين على وزن مفعول على قياس الصحيح، نحو : مَبْيُوع ، ومَقْوُول فيُعَل حملًا على فعله ، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبله ، فيصير مَقُوْوْل ، ومَبُيْوْع ،فيجتمع ساكنان : واو مفعول والعين ، فتحذف واو مفعول ، فيقال: مَقُوْل في ذوات الواو ، وأما مَبُيْوْع ،فإنه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة التي قبل العين كسرة ؛ لتصح الياء ، فتقول : مَبِيْع . هذا مذهب الخليل وسيبويه .

وأما أبو الحسن الأخفش فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء في ذوات الواو ، فيلتقي ساكنان ، فيحذف العين ، فيقول : مَقُول ، وفي ذوات الياء نحو: مَبْيُوع ، ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها ، ثم يقلب الضمة كسرة ؛ لتصحّ الياء ، فيلتقي الساكنان: الياء وواو مفعول ، فتحذف الياء ، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة ، فتقلب الواو ياء ، فيقول : مَبِيع (٣).

---

(١) من البسيط ، وتمامه :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمُ رَذَّاذٍ عَلَيْهِ الرِّيح مَغْيُومُ

في: ديوانه ص٥٣ – تحقيق : سعيد نسيب مكارم – دار صادر – بيروت – ط الأولى ١٩٩٦م . والشاهد فيه : كالذي قبله .

(٢) الخصائص ٢٦١/١-٢٦٢ ، وينظر: المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين صـ١٠٢- ١٠٥ لابن جني- تحقيق د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود – مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط١ – ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م..

(٣) الممتع الكبير في التصريف ٢٩٦/٢- ٢٩٧ بتصرف. وينظر: الكتاب ٣٤٨/٤ – ٣٥٥، والمقتضب ٢٣٨/١ ، والمنصف ٢٨٢/١ وما بعدها ، وأمالي ابن الشجري ٣١٤/١ ، ١٩١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/١٠.

وبنو تميم يتمون مفعولا من الياء، فيقولون: مَبْيُوع، ومَعْيُوب، ومَسْيُور به(١).

قال أبو عثمان المازني : «وسمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت في شعر العرب: **وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبة**

وقال علقمة بن عبدة: **يومُ رَذَاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ**

أخبرني أبو زيد: أن تميما تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه عن العرب»(٢).

قال سيبويه: « وبعض العرب يخرجه على الأصل ، فيقول: مَخْيُوط ومَبْيُوع »(٣).

هذا. وقد اختلف النحويون حول ما جاء من نحو: مَبْيُوع :

فمنهم من قام بتوجيهها ، كسيبويه ، فقال: « ... فشبَّهوها بصيور وغَيور ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فَتُهْمَز»(٤).

وقال أبو عثمان المازني: «وإنما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة، أخف من الواو وفيها الضمة»(٥).

وقال ابن جني: «ومن أتم فقال: (مَعْيُوب) شجّعه على ذلك سكون ما قبل الياء، فجرت لذلك مجرى الصحيح.

ولا تُنكر أن يصحِّحُوا اسم المفعول وإن كان الفعل معتلا، ألا

---

(١) التصريف بشرح المنصف ٢٨٣/١ بتصرف ، وينظر: أمالي ابن الشجري ١٧١/١ ، ٣٢١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١٠-٨٠ ، شرح الكافية الشافية ٢١٤٣/٤، شرح الأشموني ٦٣٤/٢ – ٦٣٥ ، التصريح ٧٤٩/٢.

(٢) التصريف بشرح المنصف ٢٨٦/١ .

(٣) الكتاب ٣٤٨/٤ .

(٤) السابق ٣٤٨/٤ .

(٥) التصريف بشرح المنصف ٢٨٣/١ ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١٠-٨٠ ، والتصريح ٧٤٩/٢.

ترى أنهم قالوا: (غُزِيَ) فقلبوا اللام، وقالوا: (مَغْزُوّ) فصححوها.

وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول؛ لأنه وإن كان جاريا على الفعل فإنه ليس على وزن المضارع، ألا ترى أن (قائما) لما كان على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون والعدة، لم يكن إلا معتلًا»(١).

– وذهب المبرد إلى أن ذلك ضرورة (٢).

– وصرَّح ابن جني بأن ذلك واسع فاشٍ(٣).

وقال الشيخ خالد الأزهري – متحدثًا عن لغة تميم– : « وذلك مطرد عندهم»(٤).

– وذهب الزمخشري إلى أن ذلك شاذ ، فقال: « وقد شذّ نحو : مخيوط ومزيوت ومبيوع وتفاحة مطيبوة ، وقال: يوم رذاذ عليه الدَّجْنُ مغيوم»(٥).

وجنح ابن الحاجب – في شرح المفصل– لرأي الزمخشري ، فقال – شارحًا لكلام الزمخشري–: « فجاءت على الأصل تنبيهًا على أن ذلك قياسها وأصلها ، وكذلك البيت»(٦).

ولكنه صرَّح في الشافية بأن ذلك كثير ، فقال: « وكَثُر نحو: مَبْيُوع»(٧).

– وأجاز ابن عصفور الإتمام ولكنه ذهب إلى أن الإعلال أفصح(٨).

---

(١) المنصف ٢٨٤/١ .
(٢) المقتضب ٣٩/١ .
(٣) المنصف ٢٨٦/١ – ٢٨٧ ، وينظر: أمالي ابن الشجري ١٧٠/١ .
(٤) التصريح ٧٤٩/٢ .
(٥) المفصل ص٣٧٨ .
(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٦/٢.
(٧) الشافية في علمي التصريف والخط ص٩١ تحقيق د/ صالح عبد العظيم الشاعر – مكتبة الآداب – القاهرة – ط: الأولى ٢٠١٠م.
(٨) الممتع الكبير ٣٠٠/٢ .

–وذهب ركن الدين الاستراباذي إلى أن الإتمام قياسي ، فقال – في شرح الشافية –: « قوله: (وكَثُر نحو مبيوع) إلى آخره. أي: وكثر تصحيح اسم المفعول في المعتل الياء حتى صار قياسًا، وهي لغة بني تميم...»(١).

هذا. وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد حاول – من خلال ما جاء في أول المسألة – أن يبين أن بعض الألفاظ التي لها أصول تخالف تلك الألفاظ، هذه الأصول قد تستعمل ، وأن ذلك سببه اختلاف اللهجات (٢).

وبعد . فقد ظهر مما سبق أن إتمام اسم المفعول المعتل العين اليائي لهجة تميمية لها وجه صحيح في العربية ، فلا ينبغي أن توصف بالضرورة أو الشذوذ .

وقد احتج بها ابن جني مستشهدًا برواية الأصمعي .

مجيء جمع القلة لكلمة (جار)

قال ابن جني – عند حديثه عن باب الاستغناء بالشيء عن الشيء–: «ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة، نحو: أَرْجُل، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك شسوع: لم يأتوا فيه بجمع القلة. وكذلك أيام: لم يستعملوا فيه جمع الكثرة. فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة أنشد الأصمعي:

مَذَمَّة الأجوارِ والحُقُوق(٣)

وذكره –أيضًا– ابن الأعرابي فيما أحسب»(٤).

الدراسة :

جمع التكسير : كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه ، تشبيهًا

---

(١) شرح الشافية ٧٩٨/٢ لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي ت٧١٥ هـ تحقيق د/عبد المقصود محمد عبد المقصود – مكتبة الثقافة الدينية – ط: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

(٢) ينظر: الخصائص ٢٦٠/١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الخصائص ٢٦٨/١ .

بتكسير الآنية ، وانفكاك أجزائها .

وهو على ضربين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، والقليل : عبارة عما لا يتجاوز العشرة ، والكثير ما تعداها .

وبعض الأسماء تجمع جمع قلة ، وجمع كثرة ، نحو: كَعْب ، وأَكْعُب ، وكِعَاب، وجَمَل، وأَجْمال ، وجِمَال، وبعضها يُجْمع جمع قلة، ولا يُجمع جمع كثرة ؛ استغناءً بالقلة عنها نحو: رسَنٍ وأَرْسَان ، ورِجْل وأَرْجُل ، وبعضها يُجْمع جمع كثرة ولا يجمع جمع قلة، نحو : جَرْح وجُرُوح ، وشسع وشسُوع (١).

هذا. وقد أثبت ابن جني أن كلمة (جار) لها جمع قلة ، مستشهدًا بما أنشده الأصمعي كما تبين في أول المسألة .

وقد أَيَّدت المعاجم اللغوية ما ذهب إليه ابن جني ، فجاء في تهذيب اللغة : « وقال(٢): الجِوار –بالكسر – المجاورة .والجُوار : الاسم ، ويجمع الجار أَجْوارًا وجِيرَة وجيرانًا ، وأنشد :

ورَسْم دارٍ دارِسِ الأَجْوَار (٣)»(٤).

---

(١) البديع في علم العربية جـ٢ مجـ١ ص١٠٦ بتصرف .

(٢) يقصد : الليث .

(٣) من الرجز ، ولم أعثر على قائله . وورد في: العين ١٧٦/٦[جور] للخليل ت١٧٠هـ تحقيق د/مهدي المخزومي، د/إبراهيم السامرائي– دار الهلال- دون تاريخ، تصحيح الفصيح وشرحه ص٢٨٩،ولسان العرب ٧٢٢/١ [جور].
وروى : ورَسْم دار أَجْوار . في الإبانة في اللغة العربية ٢٤٣/١ لسلمةبن مسلم العوتبي العماني ت٥١١هـ - تحقيق د/ عبد الكريم خليفة، وآخرين – وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان – ط الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
الشاهد فيه : في قوله : الأجوار . حيث جاء جمع قلة لكلمة (جار) .

(٤) تهذيب اللغة ١٢٢/١١ [جور]

وجاء في لسان العرب: « وجَارُك : الذي يجاورك ، والجمع : أَجْوَار وجِيْرَة وجِيرَان، ولا نظير له إلا : قاع وأقْواع وقِيعَان وقِيعَة»(١).

كما أيَّده غير المعاجم ،قال ابن درستويه –في تصحيح الفصيح–: «وأما قوله: هو في جواري بكسر الجيم فإنه مصدر من المجاورة ... وكذلك كل مفاعلة من المصادر يجوز فيها: الفِعَال بالكسر، والعامة تقوله بالضم: هو في جُوارِي. ويجوز أن يكون ذلك اسماً لا مصدرًا، وليس بخطأ.

ويقال: هو جاري، أي: مجاوري. وجمعه: الجِيْرَة، على فِعْلَة، والأَجْوار على: أفعال، وجِيْرَان على: فِعْلان، وأنشد الخليل– في الْأَجْوَار–:

ورَسْمِ دَارٍ دَارسِ الْأَجْوَارِ»(٢).

وقال العوتبي العماني: « الجِوار والجُوار– بالكسر والضم– لغتان، وهو المجاورة والجميع: الْأَجْوَار. قال :ورسم دار أجْوار.

والجِيْرَة والجِيْرَان كذلك جماعة»(٣).

وقال ابن سعيد اليمني : « الجار : الذي استجارك في الذمة ، تجيره وتمنعه ، والجميع : الأَجْوار والجِيْرَان والجِيْرَة»(٤).

هذا. وقد جاء في معجم العين ما ظاهره أن (الأَجْوَار)

---

(١) ٧٢٢/١ [جور] وينظر:تاج العروس ٤٨٠/١٠ [جور] تحقيق إبراهيم الترزي – الكويت – ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه ص٢٨٩ .

(٣) الإبانة في اللغة ٢٤٣/١ .

(٤) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ١٢١٢/٢ لنشوان بن سعيد اليمني ت ٥٧٣هـ - تحقيق د/ حسين بن عبد الله العمراني وآخرين – دار الفكر المعاصر- بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م .

و(الجِيْـرَة) جمـع وأن (الـجِيْرَان) جمـع الجمـع ، فقـد جـاء : « والجـوار : مصـدر مـن المجـاورة . والْجِـوار : الاسـم، والجميـع : الأَجْـوَار، قـال: وَرَسْم دارٍ دارِسِ الأَجْوار

والجِيْرَان جماعة كل ذلك ، أي: الجِيْرَة والأَجْوَار»(١).

وبعـد . فقـد ظهـر مـن خـلال هـذا البيـان ثبـوت مجـيء جمـع القلـة لكلمة (الجار) ، وذلك من خلال ما أنشده الأصمعي ، وغيره .

ومـن ثَـمَّ فـابن جنـي محـق فـي ذهابـه إلـى أن (الجـار) مـن النـوع الذي له جمع كثرة ، وله جمع قلة .

أصل قولهم : اتَّخَذ

قـال ابـن جنـي – عنـد حديثـه عـن بـاب فـي زيـادة الحـرف عوضًـا مـن آخـر محـذوف –: «... فأمـا قـولهم : اتخـذت فليسـت تـاؤه بـدلا مـن شـئ بـل هـي فـاء أصـلية بمنزلـة اتَّبعـت مـن تبـع . يـدلّ علـى ذلـك مـا أنشده الأصمعيّ(٢) من قوله :

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلى إلى جَنْب غَرْزِها نَسِيفاً كأُفحوص القطاة المطرّقِ(٣)

وعليه قول الله –سبحانه–: ﴿**قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾(٤).

---

(١) العين ١٧٦/٦ [جَور] .

(٢) الأصمعيات ص١٦٥ تحقيق أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون – دار المعارف بمصر – ط الثالثة –دون تاريخ .

(٣) البيت سبق تخريجه .

(٤) سورة الكهف من الآية (٧٧). قرأ ابن كثير وأبو عمرو «لَتَخِذْتَ» بكسر الخاء ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي « لَتَّخَذْتَ» . ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد- تحقيق د/ شوقي ضيف – دار المعارف بمصر – دون تاريخ .

وذهب أبو إسحاق(١) إلى أنّ اتَّخذت كاتَّقيت واتّزنت وأن الهمزة أُجريت في ذلك مجرى الواو .

وهذا ضعيف. إنما جاء منه شئ شاذّ، أنشد ابن الأعرابيّ :

في داره تُقسَم الأزوادُ بينهم كأنما أهلُه منها الذي اتَّهلا(٢)

وروَى لنا أبو عليّ عن أبى الحسن علي بن سليمان مُتَّمِن .

وأنشد . . . : .....**بيض اتَّمن(٣)**

والذي يقطع على أبى إسحاق قولُ الله –عزَّ وجلّ– :﴿ **قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا** ﴾ فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ.

وعذر من قال : اتَّمن واتَّهل من الأهل ،أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين . وذلك قولهم في افتعل من الأكل : ايتكل ومن الإزرة : ايتزر . فأشبه حينئذ ايتعد في لغة من لم يبدل الفاء تاء(٤)،فقال : اتَّهل واتَّمن لقول غيره : ايتهل وايتمن . وأجود اللغتين (إقرار الهمز) قال الأعشى :

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)٣٠٧/٣ تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – ط الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، وقد ورد في : لسان العرب ١٦٤/١ [أهل] .
الشاهد فيه: في قوله « اتَّهلا» حيث أبدلت الهمزة – وهي تاء الافتعال – تاء وأدغمت في التاء ، وهذا شاذ.

(٣) لم أجده في غير هذا الكتاب ، ولم أجد له تكملة.
والشاهد فيه :في قوله « اتَّمن » والشاهد فيه كالذي قبله .

(٤) لغة بعض أهل الحجاز . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١٠، وشرح الكافية الشافية ٢١٥٤/٤.

..... **أبا ثُبَيْتٍ أمَا تَنْفَكُّ تأتكل**(١).

وكذلك ايتزر يأْتزر . فأمّا اتَّكلت عليه فمن الواو على الباب »(٢).

الدراسة :

إذا وقعت الواو أو الياء فاء في: افْتَعَل فإنهما يقلبان تاء وتدغم التاء في التاء ، هذا هو القياس والغالب في كلام العرب.

وذلك نحو: اتَّعَد من اوتعد، واتَّسر من : ايتسر(٣).

ومن العرب مَنْ لا يقلب الواو والياء تاء في افتعل ، وهي لغة بعض أهل الحجاز ، فيقولون : ايْتَعد ، وايْتَسر (٤).

فإذا كان فاء الافتعال همزة ، فقد اختلف حول إبدالها :

– فذهب كثير من النحاة إلى أنه لا يجوز إبدال الهمزة تاء ، وذلك نحو : ائْتكل، فيقال : ايتكل ، ولا يقال : اتَّكل ، وما جاء

---

(١) تمام البيت :

أَبْلِغْ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَالُكَةُ أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُّ تَأْتَكِل

وهو من البسيط ، وقائله: هو الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، في ديوانه ص٦١ تحقيق د/ محمد حسين – مكتبة الآداب – دون تاريخ .

الشاهد فيه : في قوله « تَأْتَكِلُ» استشهد به ابن جني على أن الهمزة إذا وقعت فاء الافتعال ، فإنها لا تقلب ، بل تبقى كما هي .

(٢) الخصائص ٢٨٩/٢- ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٥٤/٤، وشرح ابن الناظم ص٦١٥تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى –١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، والتصريح ٧٣٦/٢، والهمع ٢٧١/٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٣٤/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١٠، شرح الملوكي ص٢٩٥، شرح الكافية الشافية ٢١٥٤/٤ ، وشرح ابن الناظم٦١٥، وشرح الشافية للرضي ٨٣/٣.

خلاف ذلك فهو شاذ(١).

– وأجاز بعض البغداديين إبدال الهمزة تاء ، وحكوا من ذلك ألفاظًا منها: اتَّزَرَ ، واتَّمَنَ ، واتَّهَل ، واتَّكل من: الإزار ، والأمانة ، والأهل، والأكل (٢).

وقرئ شاذًا : « الَّذِي اتُّمِنَ أَمَانَتَهُ»(٣).

وفي حديث جابر بن عبد الله – رضي الله تعالى عنهما– : «خرجت مع النبي –ﷺ– في بعض أسفاره فجئت ليلة لبعض أمري فوجَدْتُه يصلي ، وعليَّ ثوب واحد فاشتملت به وصليت إلى جانبه فلما انصرف قال : ما السُّرَى يا جابر فأخبرته بحاجتي، فلما فرغت، قال: ما هذا الاشتمال الذي رأيت؟ قلت : كان ثوبي – يعني ضاق –

(١) ينظر: شرح تصريف ابن مالك ص٢٧٥ لابن إياز البغدادي –تحقيق د/ محمد متولي السيد البغدادي- مكتبة الأمانة –شبرا – مصر – ط الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، شرح ابن الناظم ص٦١٥، شرح الشافية للرضي ٨٣/٣، الارتشاف ١٥٢/١، توضيح المقاصد للمرادي ١٦١٨/٣ تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي- القاهرة – ط الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ، والمساعد١٨٠/٤، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٧٠/٩ للإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا – جامعة أم القرى – ط الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م ، التصريح ٧٣٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٨٣/٣ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، الارتشاف ١٥٢/١، والمساعد ١٨٠/٤، والتصريح ٧٣٨/٢.

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٨٣ .
قرأ بها عاصم في شاذه، كما قرأ بها ابن محيصن . ينظر: البحر المحيط ٣٧٢/٢، ومعجم القراءات تأليف د/ عبد اللطيف الخطيب – دار سعد الدين – دمشق – ط الأولى١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .

قال: فإن كان واسعًا فالتحف به، وإن كان ضيقًا فاتَّزِر به»(١).

– ونُسِب إلى الكوفيين إجازة إبدال الهمزة تاء وإدغامها في تاء الافتعال قياسًا على ما سمع(٢).

واعترض أبو علي الفارسي على مَنْ أجاز إبدال الهمزة تاء ، فقال: « هو خطأ في الرواية، فإن صحت، فإنما سُمِعَ من قوم غير فصحاء لا يُؤْخَذُ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة» (٣).

وقال –أيضًا– « وهذا على قياس أصحابنا خطأ. وعلل ذلك بأن الياء ليست بلازمة»(٤).

واعترض الزمخشري على القراءة ، فقال:«وعن عاصم أنه قرأ « الَّذِي اتَّمِنَ» بإدغام الياء في التاء ، قياسًا على اتَّسَر في الافتعال من اليسر. وليس بصحيح؛ لأن الياء منقلبة عن الهمزة فهي في حكم الهمزة»(٥).

ويجاب على أبي علي الفارسي والزمخشري بأن هذا ليس خطأ في الرواية ، وبأنها لغة لا غبار عليها ، ولا ينبغي أن توصف بأنها

---

(١) صحيح البخاري ٨١/١ كتاب الصلاة – باب إذا كان الثوب ضيقًا. للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) تحقيق محمد زهير بن ناصر – دار طوق النجاة – ط الأولى ١٤٢٢هـ.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣٧٠/٩ .

(٣) الارتشاف ١٥٢/١، وينظر: توضيح المقاصد ١٦١٩/٣.

(٤) تمهيد القواعد ١٨٨/١٠ لناظر الجيش – تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين – دار السلام – القاهرة – ط الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

(٥) الكشاف ٥١٧/١ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض – مكتبة العبيكان – ط الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .

لغة غير فصيحة، بل هي لغة فصيحة وردت بها قراءة صحيحة السند، كما أنها وردت في سنة سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – وهو أفصح الخلق على الإطلاق – صلى الله عليه وآله وسلم–.

وأما ردها من حيث القياس فيجاب بقول ابن طاهر : «بجواز إجراء العارض مجرى اللازم »(١).

هذا . وقد اختلفوا حول أصل قولهم : اتَّخذ :

– فذهب الزجاج إلى أن أصل : اتَّخذ: ائْتَخَذَ ، فقال: « ويقرأ :«لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» يقال: تَخِذَ يَتْخَذَ في : اتَّخَذَ يَتَّخِذُ ، وأصل : تَخِذْتُ أَخَذْتُ ، وأصل اتَّخَذْت ائْتَخَذْت»(٢).

ووافقه ابن خالويه ، فقال: « وأصله من أَخَذَ يَأْخُذ ،فكأن الأصل: ايْتَخَذ ؛ لأن الهمزة تصير ياء لانكسار ما قبلها ، ثم تقلب الياء تاء ، وتدغم التاء في التاء »(٣).

كما وافقه الجوهري فقال: « والاتخاذ :افتعال – أيضًا– من الأخذ، إلا أنه أُدْغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله في لفظ الافتعال ، توهموا أن التاء أصلية ، فبنوا منه فَعِلَ

(١) تمهيد القواعد ٥١٨٨/١٠.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٠٧/٣.
(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ٤٠٩/١لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

يَفْعَل ، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ ، وقرئ : « لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا»(١)»(٢).

واعترض أبو علي الفارسي على ما ذهب إليه الزجاج ، فقال: «وَمَنْ زَعَم أن «تَخِذْتُ» أصله من أخذت لم يكن هذا القول بمستقيم، ولا قريب منه ، ولو قُلب ذلك عليه لم يَجِدْ فصلًا ؛ ألا ترى أن الهمزة لم تبدل من التاء ، ولا التاء أبدلت منها »(٣).

وتبعه ابن جني في اعتراضه ،كما تبين في أول المسألة .

واعترض ابن هشام على الجوهري ، فقال: « وقول الجوهري – في : اتَّخَذ– : إنه افْتعل من الأخذ . وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخِذَ كاتَّبَعَ من تَبِعَ»(٤).

هذا. وقد أورد الزبيدي دفاعًا عن الجوهري،فقال– بعد أن أورد اعترض ابن الأثير على الجوهري – : «... قال شيخنا : وابنُ الأَثير ليس مِمَّن يُرَدُّ به كَلاَمُ الجوهريِّ بل وأَكْثرُ أَئمَّةِ اللُّغة بل كَلامُه حُجَّةٌ عليهم؛ لأَنه أَعْرف ودَعْوَى تَلْبِينِ الهمزةِ كما اختاره هو وغَيْرُه أَوْلَى وأَصْوَبُ من مادَّةٍ غيرِ ثابتةٍ في الدَّواوينِ المَشْهُورةِ وأَنْكَرَها الزَّجَّاجِيُّ بالكُلِّيَة، وإن أَثبتَها أَبو عليٍّ الفارِسيُّ، واستدلَّ بقراءَةِ «تَخِذْتَ» مُخَفَّفاً وغير ذلك فقد نَازعوه وكلامُ ابنِ مالكٍ صَرِيحٌ في أَنَّ مِثلَه شاذٌّ وأَثبتوا منه : اتَّزَرَ من الإزار واتَّمَن من الأَمن واتَّهَل من

(١) سورة الكهف : من الآية ٧٧ .
(٢) الصحاح ٥٥٩/٢ [أخذ] . وينظر: الارتشاف ١٥٢/١، وتوضيح المقاصد ١٦١٩/٣.
(٣) الحجة للقراء السبعة ٧١/٢ تحقيق بدر الدين قهوجي ، بشير جويجالي – دار المأمون للتراث – ط الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
(٤) أوضح المسالك ٣٥٤/٤ تحقيق الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ، وينظر : التصريح ٧٣٨/٢

الأَهْلِ وغير ذلك مما هو مبسوط في شروح التسهيل، وأَشار إليه ابنُ أُمِّ قاسمٍ في شرح الخُلاصة ،ثم قال : وبعْدَ صِحَّةِ ثُبوتِهِ وتَسليمِ دَعْوَى أَبي عَلِيٍّ الفارِسيّ وَحْدَه وقَبُولِ اسْتِدْلالِه بالآيةِ . وقَوْل الشاعِر:

وقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرَّقِ

فَلا يَلْزَم الجوَهرِيَّ وَمَنْ وافقه اتِّبَاعُه بل يَجْرِي على قاعِدَته التي حَرَّرَهَا من التَّلْيِينِ بل صَرَّحُوا بأَنَّه واردٌ في هذا اللفظِ نفسِه كاتَّزَرَ وما ذُكِرَ معه وإِن كان شاذًّا فلا يَقدَح ذلك في ثُبُوتِهِ واستعماله»(١).

ويجاب على هذا بأن العلم مداره الحجة والدليل ، وهذه المادة ثابتة في القراءة ، ووردت في الشعر، وقال عنها أبو عمرو بن العلاء: « هي لغة فصيحة»(٢)، فلا عبرة إن أنكرها الزجاجي أو غيره ، وأبو علي الفارسي لم يثبتها وحده ، بل وافقه غيره – كما سيتضح – ، ثم كيف لهذا الشيخ الجليل أن يترك مادة لا شذوذ فيها ويذهب إلى شيء شاذ ، ينبغي أن يقتصر فيه على السماع ؟! هذا على حدِّ قوله.

هذا. وتجدر الإشارة إلى أن صريح كلام الزجاج السابق،ينفي مانسبه إليه الرضى والصبان .

قال الرضى:« وقال الزجاج : أصل تَخَذَ اتَّخَذ حذفت التاء منه كما في تَقَى، ولو كان كما قال لما قيل : تَخَذَ – بفتح الخاء– بل تَخِذَ»(٣).

وقال الصبان – شارحًا قول الأشموني : « ونازع الزجاج في وجودة مادة تَخِذَ أن أصله : اتخذ–:«قوله : وزعم أن أصله اتخذ. يحتمل أن يقول :

---

(١) تاج العروس ٣٧٨/٩ – ٣٧٩ [تخذ].
(٢) الأشباه والنظائر في النحو٩٨/٣ للإمام السيوطي – تحقيق إبراهيم محمد – مطبوعات مجمع اللغة العربيةبدمشق – دون تاريخ .
(٣) شرح الشافية ٢٩٣/٣ .

أصل تخذ اتخذ افتعل من الأخذ ، كما يقول الجوهري ، أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الأولى ، واقتصار شيخنا والبعض على ترجي أنه يقول بالأول قصور »(١).

–وذهب أبو علي الفارسي إلى أن اتَّخذ : فاؤه أصلية ، وان أصل هذه الكلمة تَخِذَ(٢).

واستدل على ذلك بقراءة « قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا»(٣)، وبقول الشاعر:

وقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرّقِ

وقال: « قال أبو زيد : «تقول : اتخذنا مالًا ، فنحن نَتَّخِذه اتِّخَاذًا، وتَخِذْتُ أَتْخَذُ تَخَذًا»(٤).

ويؤيد أبا علي ما رواه أبو عبيدة ، « قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ: «لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» فسألته عنه ، فقال: هي لغة فصيحة، وأنشد قول الممزق العبدي:

وقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرّقِ

يقال: اتخذ اتخاذًا ، وتَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذًا بمعنى واحد »(٥).

ووافق أبا علي الفارسي طائفة من النحاة ، منهم : ابن جني – كما تبين في أول المسألة– وابن هشام(٦) ، والأشموني (٧).

---

(١) حاشية الصبان ٤٦٤/٤ تحقيق طه عبد الرءوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة – دون تاريخ.
(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٦٨/٢ ، ٧١ ، ١٦٣/٥ .
(٣) سورة الكهف : آية ٧٧ .
(٤) الحجة ٦٨/٢ .
(٥) الأشباه والنظائر ٩٨/٣ ، وينظر: تاج العروس ٣٧٧/٩[تخذ] .
(٦) أوضح المسالك ٣٥٤/٤، وينظر: التصريح ٧٣٨/٢ .
(٧) شرح الأشموني ٦٤٢/٢ .

ورجحه السمين الحلبي ، فقال: « وهذا أسهل القولين »(١).

هذا .« وَقَدْ نَازَعَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ فِي تَخِذَ، فَزَعَمَ أَنَّ أَصْلَهُ: اتَّخَذَ، وَحُذِفَ كَمَا حُذِفَ اتَّقَى، فَقَالُوا: تَقَيَ، وَاسْتُدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: تَخِذَ بِفَتْحِ التَّاءِ مُخَفَّفَةً، كَمَا قَالُوا: يَتَّقِي وَيَتَّسِعُ بِحَذْفِ التَّاءِ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنْ فَاءِ الْكَلِمَةِ.

وَرَدَّ السِّيرَافِيُّ هَذَا الْقَوْلَ وَقَالَ: لَوْ كَانَ مَحْذُوفًا مِنْهُ مَا كُسِرَتِ الْخَاءُ، بَلْ كَانَتْ تَكُونُ مَفْتُوحَةً، كَقَافِ تَقَيَ، وَأَمَّا يَتْخَذُ فَمَحْذُوفٌ مِثْلَ: يَتسعُ، حُذِفَ مِنَ الْمُضَارِعِ دُونَ الْمَاضِي، وَتَخِذَ بِنَاءٌ أَصْلِيٌّ»(٢).

– وذهب بعضهم إلى أن « اتَّخَذَ» مما أبدل فاؤه تاء على اللغة الكثيرة، وذلك لأن فيه لغة وهي (وَخَذَ) بالواو ، فتكون التاء أصلها الواو (٣).

قال صاحب تاج العروس – معقبًا على صاحب القاموس – : «ويستدرك عليه هنا : وَخَذَ لغة في أخذ ، وهو أثبت من تَخِذ كعلم ، حكاها طوائف من الصرفيين واللغويين كما مر عن قطرب وغيره »(٤).

وعقَّب المرادي على هذه اللغة فقال: « وهذه اللغة وإن كانت قليلة، إلا أن بناءه عليها أحسن؛ لأنهم نصوا على أن اتّمن لغة رديئة»(٥).

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٥٥/١ للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحقيق د/ أحمد محمد الخراط- دار القلم – دمشق – دون تاريخ.

(٢) البحر المحيط ٣٥٤/١ لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، وينظر:١٤٤/٦، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢جـ١ص٤٨٧ للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث – دون تاريخ .

(٣) التصريح٧٣٨/٢ بتصرف . وينظر: شرح الشافية للرضي ٧٩/٣، توضيح المقاصد ١٦٢٠/٣ ،وشرح الأشموني ٦٤٢/٢.

(٤) تاج العروس ٤٩٤/٩ . وينظر: ٣٧٩/٩ من الكتاب نفسه.

(٥) توضيح المقاصد ١٦٢٠/٣. وينظر: البحر المحيط ٣٥٤/١، وشرح =

وهذا عجيب من المرادي ؛ إذ كيف يصف (اتَّمن) بأنها لغة رديئة ؟! وقد أثبت أنها وردت في الحديث الشريف . فهذا يبدو لي تناقض عجيب!

وبعد. فقد ظهر من خلال هذا البيان أنه يجوز لغويًا أن يكون (اتَّخَذ) أصله : أخذ ؛ إذ وردت الشواهد الصحيحة على إبدال الهمزة تاء في الافتعال.

كما أنه يجوز لغويًا أن يكون أصله(وَخَذَ) وقلبت الواو تاء وأدغمت في التاء كما هو معروف .

ولكن الأولى أن يُقال : إن أصلها (تَخِذَ) ؛ لبعده عن القول بالإبدال ولتأييد السماع له .

وقد ظهر كيف احتج ابن جني بما أنشده الأصمعي؛ لتأييد رأيه، وتقوية حجته.

مجيء فَتَنَ وأَفْتَنَ بمعنى واحد

قال ابن جني – عند حديثه عن باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد : «وقال ابن قيس:

لَئِنْ فَتَنَتْنِي لَهِي بِالْأَمْسِ أَفْتَنَتْ سَعِيدًا فَأَضْحَى قَدْ قَلَى كُلَّ مسلمِ(١)

وفتن أقوى من أفتن؛ حتى إن الأصمعي لما أنشد هذا البيت شاهدًا لأفتن قال: ذلك مخنث، ولست آخذ بلغته. وقد جاء به رؤبة إلا أنه لم يضممه إلى غيره؛ قال: **يُعْرِضْنَ إِعْرَاضًا لِدِينِ**

= الأشموني ٦٤٢/٢.

(١) البيت من الطويل ، وقائله هو : أعشى همدان ، في: ملحق ديوان ميمون بن قيس الأعشى ص٣٢٠- مطبعة آذلف هلزهوس ١٩٢٧م ، ومجاز القرآن ١٦٨/١.

الْمُفْتَنِ(١)»(٢).

الدراسة :

اختلف علماء اللغة حول مجيء فَتَنَ وأَفْتَن بمعنى واحد :

– فذهب الكثير إلى أن (أَفْتَنَ) لغة في (فَتن) (٣).

فـ« أهـل الحجـاز يقولـون : فَتَنْتُـه المـرأة ، وأهـل نجـد يقولـون : أَفْتَنْتُهُ ، وقال الشاعر – فجاء باللغتين –:

لَئِنْ فَتَنَتْنِي لَـهِي بِالْأَمْسِ أَفْتَنَتْ سَعِيدًا فَأَمْسَى قَدْ قَلَى كُلَّ مسلمِ»(٤)

و« قال أبو زيد: لغة بني تميم أَفْتَنَه. قال الفراء :لغة أهل الحجاز: فَتَنَت الرجل ، وتميم وربيعة وقيس وأسد وأهل نجد يقولون : أَفْتَنَت »(٥).

وأبـى الأصـمعي إلا فَتَنْـت ، ولـم يجـز أَفْتَنَـت أصـلًا ، وكـان يطعـن في بيت رؤبة :

يُعْرِضْنَ إِعْرَاضًا لِدِينِ الْمُفْتَنِ

ويقول : هذا موضوع على رؤبة. قال أبو حاتم فأنشدته :

لَئِنْ فَتَنَتْنِي لَـهِي بِالْأَمْسِ أَفْتَنَتْ سَعِيدًا فَأَضْحَى قَدْ قَلَى كُلَّ مسلمِ

---

(١) من الرجز ونسب لرؤبة في : جمهرة اللغة ٤٠٦/١ ، والمخصص ٦٢/٤، ولسان العرب ٣٣٤٥/٥ [فتن] ولكن لم أجده في ديوانه .

(٢) الخصائص ٣١٨/٣.

(٣) ينظر: العين :١٢٨/١[فتن] ، مجاز القرآن ١٦٨/١، وفعلت وأفعلت ص٧٢ للزجاج (ت٣١٠هـ) تحقيق ماجد الذهبي – الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق – دون تاريخ ، الزاهر في معاني كلمات الناس ٤٧٢/١ لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الأولى ١٤١٢ -١٩٩٢م ، الإبانة في اللغة ٦٤٨/٣.

(٤) تهذيب اللغة ٢١٢/١٤ [فتن]، وينظر: تاج العروس ٤٩٠/٣٥ [فتن].

(٥) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٥٠٩٣/٨ [فتن].

قال: هذا أُخذ عن مخنث ولا يثبت »(١).

هذا. وقد أجاز أبو زيد(٢) أفْتَن ، وقال : هو في رجز رؤبة ، يعني قوله :

يُعْرِضْنَ إِعْرَاضًا لِدِينِ الْمُفْتَنِ»(٣)

وقد ورد بيت رؤبة في كتاب سيبويه ، قال سيبويه : «... قال رؤبة : **يُعْرِضْنَ إِعْرَاضًا لِدِينِ الْمُفْتَنِ(٤)**

قال أبو علي الفارسي : « ... في الكتاب : يريد أن المفتن والمفتون واح ، فقال: فَتَنَ وأَفْتَن، فجاء هذا كما جاء قلع واقتلع، وجذب واجتذب»(٥). واجتذب»(٥).

هذا. وتجدر الإشارة إلى أن محقق كتاب سيبويه أحال- في توثيق بيت رؤبة – إلى ديوانه ، ولكن رجعت إلى الديوان فلم أجده .

كما تجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد أورد البيت الذي يجمع بين اللغتين ليدلل على أنه يجوز الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد ، وأن ذلك جائز عند العرب ، وظاهر وجه الحكمة في لغتهم ، وأبان عن وجه الحكمة في الجمع بين اللغتين القوية والضعيفة في كلام واحد، فقال: «هو: أن يُروك أن جميع كلامهم –وإن تفاوت أحواله فيما ذكرنا وغيره– على ذِكْر منهم وثابت في نفوسهم. نعم وليؤنسك بذاك حتى إنك إذا رأيتهم، وقد جمعوا

---

(١) حمهرة اللغة ٤٠٦/١ باختصار يسير . وينظر : تهذيب اللغة٢١٢/١٤ [فتن]، وشمس العلوم ٥٠٩٣/٨ [فتن] ، والمخصص ٦٢/٤.
(٢) ينظر: المخصص ٦٢/٤.
(٣) لسان العرب ٣٣٤٥/٥ [فتن] بتصرف .
(٤) الكتاب ٧٥/٤ .
(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ١٤٠/٤لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د/عوض بن حمد القوزي – ط الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، وينظر: المخصص ٦٢/٤.

بين ما يقوى، وما يضعف في عقد واحد، ولم يتحاموه ولم يتجنبوه، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه، ولم تضممه إلى القوي، فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه، آنس به وأقل احتشاما لاستعماله ...

وهذا يدلك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره آثر في نفوسهم منه؛ سعة في التفسح، وإرخاء للتنفس، وشحا على ما جشموه فتواضعوه، أن يتكارهوه فيلغوه ويطرحوه. فاعرف ذلك مذهبا لهم، ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيء منه»(١).

وبعد . فقد ظهر من خلال تلك الدراسة أنه قد ثبت أنه (أَفْتَن) لغة في (فَتَنَ) ، ومن ثم فلا وجه لإنكار الأصمعي لـ(أَفْتَنَ) وقصر الرواية على (فَتَنَ) ، ولكن يحسب للأصمعي – رحمه الله تعالى – تحريه الدقة في اختيار ما يرويه ، ومَنْ يروى عنهم .

وقد تجلى من خلال ما سبق مدى دقة فكر فيلسوف العربية (ابن جني) فهو يبرز وجه حكمة العرب في لغتهم ، ويظهر حسن ذوقهم ، ومرونة لغتهم .

وقد ظهر كيف أفاد ابن جني من كلام الأصمعي، وروايته، في الدليل على ما ذهب إليه من بيان وجه حكمة العرب من كلامهم.

مجيء (شَذَّ) متعديًا

قال ابن جني : «... وَشَذَّ الشيء يَشِذّ ويَشُذُّ شُذوذًا وشذًّا وأَشْذَذته أنا، وشذَذته –أيضًا– أَشُذّه –بالضم لا غير– وأبى الأصمعي، وقال: لا أعرف إلا شاذًّا، أي: متفرقًا»(٢).

(١) الخصائص ٣/٢٢٥- ٢٢٧ .
(٢) الخصائص ١/٩٨.

الدراسة :

اتفق علماء اللغة على مجيء (شذّ) لازمًا في معنى تفرق أو انفرد عن الجمهور، واختلفوا حول مجيئه متعدِّيًا :

– فذهب الكثير منهم إلى جواز مجيئه متعديًا(١).

جاء في جمهرة اللغة : « شَّذَّ يَشُذَّ شَذًّا وشذوذًا إذا تفرق . وشَذَذْته أنا، وأشذذته»(٢).

وفي الصحاح: « شَذَّ عنه يَشُذُّ ويَشِذُّ شُذوذًا : انفرد عن الجمهور، فهو شاذٌ ، وأَشَذَّه غيره»(٣).

وجاء في المحكم : « شّذَّ الشيء يَشِذُّ ويَشُذُّ شَذًّا وشُذُوذًا: ندر عن جمهوره، وشَذَّه هو يَشُذُّ لا غير. وشَذَّذه وأَشَذَّه، أنشد أبو الفتح بن جني :

فَأَشَذَّني لمرورهم فكأنني غُصْنٌ لِأَوَّل عاضِدٍ أو عاسف(٤)»(٥).

وورد في تاج العروس: « (شَذَّ يَشُذُّ) بالضم على الشذوذ والندرة، و(يَشِذُّ) بالكسرعلى القياس ، هذا الذي ذكره أئمة الصرف ... (شَذًّا وشُذُوذًا) فهو شاذّ ... (وشَذَّه هو كَمَدّه)يَشُذُّه (لا غير ، وشَذَّذَه وأشَذَّه)

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١١٧/١ [ذ ش ش] ، والصحاح ٥٦٥/٢ [ش ذ ذ] ، والمحكم والمحيط ٦١٠/٧ [ش ذ ذ] ، لسان العرب ٢٢١٩/٤ [شذذ] ، تاج العروس ٤٢٣/٩ [شذذ] تحقيق: عبد الستار أحمد فراج – الكويت - ١٣٩١هـ-١٩٧١م .

(٢) جمهرة اللغة ١١٧/١ [ذ ش ش] .

(٣) الصحاح ٥٦٥/٢ [ش ذ ذ].

(٤) البيت من الكامل، ولم أعثر على قائله، وورد في : لسان العرب ٢٢١٩/٤ [شذذ] ، وتاج العروس٤٢٤/٩ [شذذ] .
الشاهد فيه: في قوله :« فأشذني» حيث جاء الفعل(أشَذَّ) متعديًا .

(٥) ٦١٠/٧ [شذذ]، وينظر: لسان العرب ٢٢١٩/٤ [شذذ].

أنشدني أبو الفتح ابن جني :

فَأَشَذَّني لمرورهم فكأنني غُصْنٌ لِأَوَّل عاضِدٍ أو عاسفِ»(١).

وأنكر الأصمعي (شَذّ) متعديًا ، « وقال: لا أعرف إلا شاذًّا ، أي متفرقًا »(٢).

وبعد. فقد ظهر مما سبق ثبوت (شَذَّ) متعديًا ، ومن ثم فلا وجه للأصمعي في إنكاره ، فمن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ ، حيث اقتصرت رواية الأصمعي على (شَذَّ) لازمًا.

ومن ثم فابن جني مصيب في إثباته هذا الفعل متعديًا ، كما أنه محقّ في عدم اعتداده باقتصار الأصمعي على روايته لازمًا .

أصل قولهم (ينباع) ووزنه

قال ابن جني– عند حديثه عن باب في مطل الحركات –: « وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. ... فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة ما أنشدناه أبو علي... وأنشدنا –أيضًا– لعنترة:

يَنْبَاعُ من ذفْرى غضوبٍ جسرةٍ(٣)

---

(١) لسان العرب ٤٢٣/٩- ٤٢٤ [شذذ].

(٢) جمهرة اللغة ١١٧/١ [ذ ش ش] ، والمحكم ٦١٠/٧ [شذذ] ، ولسان العرب ٢٢١٩/٤[شذذ] ، وتاج العروس ٤٢٤/٩ [شذذ].

(٣) البيت من الكامل ، وتمامه :

يَنْبَاعُ مَنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسرةٍ زَيَّافةٍ مثل الفَنِيْقِ المُقْرَمِ

في ديوانه ص٢٠٤ تحقيق / محمد سعيد مولوي – المكتب الإسلامي – دون تاريخ.

الشاهد فيه : في قوله « ينباع » استشهد به أبو علي الفارسي على أنه أصله: يَنْبَعُ ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا.

الرواية في البيت : روى « يَنْبَعُ » في خزانة الأدب ١٢٣/١ لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ت/ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي =

وقال: أراد يَنْبَعُ، فأشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفًا. وقال الأصمعي: يقال انْبَاع الشجاع، يَنْبَاع انْبِيَاعًا إذا انخرط بين الصفين ماضيًا وأنشد فيه:

يُطْرِقُ حِلْمًا وَأَنَاةً مَعًا ثُمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيَاع الشجَاعْ(١)

فهذا: انْفَعَل يَنْفَعِل انفعالًا، والألف فيه عين، وينبغي أن تكون عينه واوًا؛ لأنها أقرب معنى من الياء هنا. نعم، وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولدت. وذلك أنه لما سمع (ينباع) أشبه في اللفظ يَنْفَعِلُ، فجاءوا منه بماضٍ ومصدر، كما ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم: ضَفَنَ الرجل يَضْفِنُ إذا جاء ضَيْفًا مع الضيف. وذلك أنه لما سمعهم يقولون: ضَيْفَنٌ، وكانت (فَيْعِل) أكثر في الكلام من فَعْلَن، توهّمه فَيْعَلا، فاشتق الفعل منه، بعد أن سبق إلى وَهْمه هذا فيه، فقال: ضفن يضفن. فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت -إذا مثلته على لفظه-: فلن يفلن؛ لأن العين قد حذفت. ولهذا موضع نذكره فيه مع بقية أغلاط العرب»(٢).

=

بالقاهرة – ط الرابعة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(١) البيت من السريع ، وقائله : السَّفاح بن بُكير بن معدان اليربوعي ، في : المفضليات ص٣٢٢ للمفضل الضبي (ت١٦٨هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون – دار المعارف بمصر – ط السادسة – د.ت.
الشاهد فيه : في قوله : يَنْبَاع انبياع . استشهد به الأصمعي على أن ينباع على وزن « يَنْفَعِل » والألف فيه عين ، وعلى هذا يكون أصله : يَنْبَوِع . تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا .

(٢) الخصائص ٣/١٢٣-١٢٤.

الدراسة :

اختلف أهل اللغة حول قولهم : (يَنبَاع) :

– فذهب أكثر أهل اللغة إلى أن : ينباع : أصله يَنْبَع من نَبِع يَنْبَعُ على وزن يَفْعَل، فنشأ من إشباع حركة الباء (وهي الفتحة) ألف، فصارت يَنْبَاع على وزن يَفْعَال(١). قال عنترة:

يَنْبَاعُ مَنْ ذِفْري غَضُوبٍ حَرَّةٍ زَيَّافةٍ مثل الفَيْنَق المُقْرَمِ

أي : أن عَرَق الناقة يَنْبَعُ من الذِفْرى ، وهو : الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأُذن(٢).

وذهب أبو علي الفارسي إلى مذهب أكثر أهل اللغة ،كما أورد عنه ابن جني في أول المسألة (٣).

ولكن جاء في لسان العرب ما يخالف ذلك ، فقد جاء: «وانباع الشجاع من الصف برز (عن الفارسي) وعليه وُجّه قوله :

يَنْبَاعُ مَنْ ذِفْري غَضُوبٍ جَسرةٍ زَيَّافةٍ مثل الفَينق المُكْدَمِ

---

(١) ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس٢/٢٩٩، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١/٣٣٢لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) ت/الشيخ / عبد السلام محمد هارون – دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب – ط الخامسة – دون تاريخ ، الإبانة في اللغة ١/٢٠٤ ، لسان العرب ١/٣٨٨ [بوع] ، وتاج العروس ٢٠/٣٦٣ [بوع] ، ط الكويت – تحقيق : عبدالكريم الغرباوي ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

(٢) ينظر : خزانة الأدب ١/١٢٣ .

(٣) وينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/٢٥٨ ت / علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

على الإشباع كما ذهب إليه غيره»(١).

-وذهب بعضهم – كالأصمعي ، وابن الأعرابي ، وأحمد بن عُبيد(٢) – إلى أن ينباع على وزن : يَنْفَعِل ، وأصله يَنْبَوِعُ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا(٣).

«قال الأصمعي: يقال انْبَاع الشجاع، يَنْبَاع انْبِيَاعًا إذا انخرط بين الصفين ماضيًا وأنشد فيه:

يُطْرِقُ حِلْمًا وَأَنَاةً مَعًا ثُمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيَاع الشجَاعْ»(٤).

«فهذا يَنْفَعِل لا محالة ؛ لأجل ماضيه ومصدره ؛ لأن (انْباع) لا يكون إلا انْفَعَلَ، والانْبِيَاع لا يكون إلا انْفِعَالًا»(٥).

وقال ابن الأعرابي– معلقًا على بيت عنترة – : « يَنْبَاع يَنْفَعِل ، من باع يبوع، إذا مرَّ مرًّا لينًا فيه تلوٍّ. وأنكر أن يكون الأصل فيه: يَنْبَعُ، وقال: يَنْبَعُ: يخرج كما يَنْبَعُ الماء من الأرض، ولم يرد هذا، إنما أراد السيلان وتلوِّيه على رقبتها»(٦).

ووافقه أحمد بن عبيد ، فقال: « ينباع ينفعل من باع يبوع إذا جرى

---

(١) ٣٨٨/١ [بوع].
(٢) هو: أحمد بن عبيد بن ناصح، أبو جعفر ، النحوي الكوفي ، المعروف بأبي عبيدة ، حدَّث عن الأصمعي، وكان من أئمة العربية . من مصنفاته :عيون الأخبار والأشعار ، المقصور والممدود . مات سنة ٢٧٨هـ، وقيل :٢٧٣هـ. بغية الوعاة ٣٣٣/١.
(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٩٩/٢ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٣٤/١ ، والمحكم ١٩١/٢[نبع] ، وخزانة الأدب ١٢٢/١.
(٤) الخصائص ٨٦/٣.
(٥) خزانة الأدب ١٢٢/١.
(٦) المحكم ١٩١/٢ [نبع].

جريًا لينًا وتثنى وتلوّى ، ... وإنما يصف الشاعر عِرْقَ النَّاقَة ، وأنه يتلوى من هذا الموضع»(١).

ولكن عبد القادر البغدادي أجاب – بعد أن أورد رواية يَنْبَعُ– على ابن الأعرابي، فقال: « وإنكار ابن الأعرابي رواية : يَنْبَعُ . مردود برواية الثقات . وقوله: ليس المراد يَنْبَعُ إلخ مردود – أيضًا – فإن الذَّفرى : هو الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن»(٢).

ووافق الفيومي مذهب الأصمعي ، فقال: « (انباع) العرق على انْفَعَل إذا سال ، وقال الفارابي: امتدّ ... (يَنْبَاعُ) »(٣).

هذا . وتجدر الإشارة إلى أن الأزهري قد ذهب إلى كلا المذهبين فقال: «وانباع العرق إذا سال ، قال اللحياني: انباعت الحية إذا بسطت بعد تحوِّيها لتساور ، وقال الشاعر :

ثُمَّتَ يَنْبَاع انْبِيَاع الشجاع»(٤).

وقال – في موضع آخر – : « يَنْبَاع من ذَفْرى غضوب . أي : يَنْبَعُ ، فمدت فتحة الباء بألف »(٥).

وأما ابن جني، فقد أجاز «أن تكون هذه لغة تولدت ، وذلك لما سمع

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٩٩/٢ ، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٣٤/١.
(٢) خزانة الأدب ١٢٣/١.
(٣) المصباح المنير ٦٦/١ للفيومي (ت٧٧٠هـ) ت أ.د/ عبد العظيم الشناوي – دار المعارف بمصر- ط الثانية - دون تاريخ .
(٤) تهذيب اللغة ١٥٣/٣ باب العين فصل الباء .
(٥) تهذيب اللغة ٤١/١٠[سكن] . وينظر: المحكم ١٩١/٢ [نبع] ، ٣٧٩/٢ [بوع].

(يَنْبَاعُ) أشبه في اللفظ يَنْفَعِل فجاؤوا منه بماضٍ ومصدر،...»(١).

وبعد. فيظهر من خلال هذه الدراسة أن هناك مادتين : الأولى: نَبِعَ يَنْبَع: على وزن فَعِلَ يَفْعَل .

والثانية: باع يبوع يَنْبَوِع على وزن يَنْفَعِل .

وبيت عنترة يحتمل المادتين : على الأولى : أشبعت فتحة الباء فنشأت ألف ، وعلى الثانية :تحركت الواو وانفتح ما قبلها ،فقلبت ألفًا ، والبيت يحتمل المعنيين .

وأما البيت الذي أنشده الأصمعي فلا يحتمل إلا المادة الثانية فقط، وهو مما يدل على إثبات المادة الثانية ، بجانب ما أورده الأصمعي : انْبَاع الشُّجاع يَنْبَاع انْبِيَاعًا .

وقد حاول ابن جني أن يحمل ما قاله الأصمعي على أنه لغة تولدت إلى آخر ما قاله .

ولكن يبدو ل أنه لا حاجة إلى ما قاله ابن جني ؛ فما قاله تأويل فيه بُعْدٌ وتكلف.

(١) الخصائص ٨٧/٣.

خاتمة البحث

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد –صلى الله عليه وآله وسلم – وبعد.

فقد ظهر من خلال هذا البحث نتائج عديدة ، منها:

١– استشهد ابن جني بروايات الأصمعي في المسائل النحوية .

٢– بيَّن وجه إفادة الأصمعي في رواياته من مشاهدة العرب.

٣– كان الأصمعي لا يأخذ بالروايات الضعيفة.

٤– بَرَّأ ابن جني ساحة الأصمعي من التصحيف .

٥– قد يرجع ابن جني عن الاستشهاد برواية الأصمعي .

٦– قد يورد رواية أباها الأصمعي .

٧– أورد ابن جني ما يفيد ضعف الأصمعي في القياس .

٨– تأنيث فعل الفاعل المذكر قليل في لغة العرب .

٩– وزن (كِلْتَا) : فِعْلَى .

١٠– ثبوت مجيء أَبْرَق وأَرْعَد من : بَرَق ورَعَد .

١١– ثبوت مجيء جمع القلة لكلمة (الجار).

إلى غير ذلك من النتائج التي يلمسها القارئ الكريم باطلاعه على البحث .

والله تعالى أسأل أن يهدينا إلى الخير ، وأن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- الإبانة في اللغة العربية لسلمةبن مسلم العوتبي العماني ت٥١١هـ – تحقيق د/ عبد الكريم خليفة، وآخرين – وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان – ط الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢- ابن جني عالم العربية د/حسام سعيد النعيمي – العراق – بغداد – وزارة الثقافة والإعلام – ط الأولى ١٩٩٠م.

٣- ارتشاف الضرب لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) تحقيق د/مصطفى النماس- المكتبة الأزهرية- القاهرة-١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو للإمام السيوطي (ت٩١١هـ)- تحقيق إبراهيم محمد – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – د.ت .

٥- اشتقاق الأسماء للأصمعي (ت٢١٦هـ) – تحقيق د/رمضان عبدالتواب ، ود/ صلاح الدين الهادي – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط الثانية ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

٦- الأصمعيات للأصمعي (ت٢١٦هـ) – تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون – دار المعارف بمصر – ط الثالثة – د.ت.

٧- الأصول في النحو لابن السراج(ت٣١٦هـ) – تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة –بيروت – ط الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٨- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٩- الأفعال لابن القطاع ت٥١٥هـ- عالم الكتب – ط الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٠- الأفعال للسرقسطي- تحقيق حسين محمد شرف – مؤسسة دار الشعب – القاهرة –١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١١- الاقتراح للإمام السيوطي (ت٩١١هـ)- تحقيق طه عبد الرءوف سعد،

مكتبة الصفا – القاهرة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٢- الإقليد شرح المفصل- تحقيق د/ محمود الدراويش – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
١٣- أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)- تحقيق د/ محمود الطناحي – مكتبة الخانجي بالقاهرة – دون تاريخ .
١٤- الأمالي لأبي علي القالي ت٣٥٦هـ- دار الكتب العلمية – بيروت – دون تاريخ .
١٥- إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطي (ت٦٢٤هـ) ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة – ط الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .
١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري(ت٥٧٧هـ)- تحقيق د/جودة مبروك محمد مبروك – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط الأولى . دون تاريخ .
١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
١٨- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)-تحقيق/ موسى بناي العليلي – الجمهورية العراقية- وزارة الأوقاف – دون تاريخ.
١٩- البحر المحيط لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .
٢٠- البديع في علم العربيةلابن الأثير (ت٦٠٦هـ) تحقيق د/ فتحي أحمد – جامعة أم القرى – مكة المكرمة-١٤٢٠هـ.
٢١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام السيوطي (ت٩١١هـ) ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – ط الثانية ١٣٩٩هـ-

١٩٧٩م.
٢٢- تاج العروس للزبيدي-ط/ الكويت- مجموعة من المحققين .
٢٣- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت٣٩٣هـ) - تحقيق/ أحمد عبدالغفار عطا - دار العلم للملايين - بيروت - ط الثالثة - ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٢٤- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلي ت٦٩١هـ- تحقيق عبد الملك الثبيتي ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٥- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان تحقيق د/حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - ط الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .
٢٦- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ت٣٤٧هـ تحقيق محمد بدوي المختون ، وراجعه د/رمضان عبد التواب - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - وزارة الأوقاف - جمهورية مصر العربية١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٧- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق د/عوض بن حمد القوزي - ط الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر ورفاقه - دار السلام - ط: ١ - ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢٩- تهذيب اللغة للأزهري ت٣٧٠هـ - تحقيق / محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط: الأولى ٢٠٠١ م .
٣٠- توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق أ.د/ فايز دياب - دار السلام- ط الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
٣١- توضيح المقاصد للمرادي تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي- القاهرة - ط الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
٣٢- ثمار الصناعة في علم العربية للجليس - تحقيق د/ محمد بن خالد

الفاضل – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ-١٩٩٠م .
٣٣- جمهرة اللغة لابن دريد ت٣٢١ – تحقيق د/رمزي بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت –ط١ ١٩٨٧م .
٣٤- حاشية الصبان – تحقيق طه عبد الرءوف سعد – المكتبة التوفيقية – القاهرة – دون تاريخ.
٣٥- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي –تحقيق/ بدر الدين قهوجي ، بشير جويجالي – دار المأمون للتراث – ط الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٣٦- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ت/ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط الرابعة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٣٧- الخصائص لابن جني (ت٣٩٢هـ) – تحقيق/ محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.
٣٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحقيق د/ أحمد محمد الخراط- دار القلم – دمشق – دون تاريخ.
٣٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – دارالحديث – دون تاريخ .
٤٠- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس –تحقيق د/ محمد حسين – مكتبة الآداب – دون تاريخ ، ومطبعة آذلف هلز هوس ١٩٢٧م.
٤١- ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري –تحقيق أحمد بن الأمين الشنجيطي – مطبعة التقدم – شارع محمد علي – القاهرة – دون تاريخ.
٤٢- ديوان ذو الرمة – تقديم وشرح أحمد حسن بسبح – دار الكتب العلمية –ط الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٣- ديوان عباس بن مرداس السَّلمي – تحقيق د/يحيى الجبوري – مؤسسة الرسالة – ط: الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩١م .
٤٤- ديوان العجاج رواية وشرح الأصمعي –تحقيق د/ عبد الحفيظ السطلي – مكتبة أطلس – دمشق – دون تاريخ .
٤٥- ديوان علقمة بن عبدة – تحقيق : سعيد نسيب مكارم – دار صادر – بيروت – ط الأولى ١٩٩٦م.
٤٦- ديوان عنترة بن شداد – تحقيق / محمد سعيد مولوي – المكتب الإسلامي – دون تاريخ.
٤٧- ديوان الفرزدق- تحقيق أ/ علي قاعور – دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٤٨- ديوان الكميت بن زيد الأسدي – تحقيق د/ محمد نبيل طريفي – دار صادر – بيروت – ط الأولى ٢٠٠٠م.
٤٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامري – تحقيق د/ إحسان عباس – الكويت – ١٩٦٢م .
٥٠- ديوان المثقب العبدي تحقيق : حسن كامل الصيرفي – معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ-١٩٧١م .
٥١- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الأولى ١٤١٢ -١٩٩٢م.
٥٢- السبعة في القراءات لابن مجاهد- تحقيق د/ شوقي ضيف – دار المعارف بمصر – دون تاريخ .
٥٣- الشافية في علمي التصريف والخط لابن الجانب- تحقيق د/ صالح عبد العظيم الشاعر – مكتبة الآداب – القاهرة – ط: الأولى ٢٠١٠م.
٥٤- شرح الأشموني – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي

الحلبي – دون تاريخ.
٥٥- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن الناظم(ت٦٨٦هـ)- ت/ محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى –١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٥٦- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون- دار هجر ، ط:١ – ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٥٧- شرح التسهيل للمرادي – تحقيق / محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد – مكتبة الإيمان – المنصورة – ط الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٥٨- شرح تصريف ابن مالك لابن إباز – ت د/ محمد السيد متولي البغدادي – مطبعة الأمانة – ط الأولى ١٤٠٧هـ- ٢٠٠٦م.
٥٩- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت٦٠٩هـ)- تحقيق د/سلوى محمد عرب – جامعة أم القرى –١٤١٩هـ.
٦٠- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام للمرزوقي (ت٤٢١هـ) تحقيق : إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م .
٦١- شرح الشافية لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي (ت٧١٥ هـ)- تحقيق د/عبد المقصود محمد عبد المقصود – مكتبة الثقافة الدينية – ط: الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
٦٢- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) ت/الشيخ / عبد السلام محمد هارون – دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب) – ط الخامسة – دون تاريخ .
٦٣- شرح الكافية للرضي (ت٦٨٦هـ)- تحقيق / أحمد السيد أحمد – المكتبة التوفيقية – القاهرة –دون تاريخ.
٦٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق د/ عبد المنعم هريدي – جامعة أم القرى- مكة المكرمة – دون تاريخ .

٦٥- شرح اللمع للباقولي – تحقيق د/إبراهيم بن محمد أبو عباده – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
٦٦- شرح اللمع للواسطي تحقيق د/رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط١ ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٦٧- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة – دون تاريخ.
٦٨- الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق / أحمد محمد شاكر – دار المعارف – القاهرة – دون تاريخ .
٦٩- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد اليمني ت ٥٧٣هـ – تحقيق د/حسين بن عبد الله العمراني وآخرين – دار الفكر المعاصر- بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م .
٧٠- صحيح البخاري (الجامع الصحيح) للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) تحقيق محمد زهير بن ناصر – دار طوق النجاة – ط الأولى ١٤٢٢هـ.
٧١- طبقات الحفاظ للإمام السيوطي (ت٩١١هـ)- دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤٠٣هـ.
٧٢- العين للخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) تحقيق د/مهدي المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي – دار الهلال – دون تاريخ.
٧٣- غريب الحديث للخطابي (ت٣٨٨هـ) – تحقيق : عبد الكريم إبراهيم الغرباوي – دار الفكر – دمشق ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م.
٧٤- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)- تحقيق محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة – القاهرة – دون تاريخ .
٧٥- فصل المقال في شرح كتاب الأفعال للبكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)- تحقيق إحسان عباس – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٧١م .
٧٦- فعلت وأفعلت للزجاج (ت٣١٠هـ) تحقيق ماجد الذهبي – الشركة

المتحدة للتوزيع – دمشق – دون تاريخ .
٧٧- في أصول النحو لسعيد الأفغاني – المكتب الإسلامي – بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧٨- قواعد الشعر لثعلب (ت٢٩١هـ)- تحقيق د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة –ط: الثانية ١٩٩٥م .
٧٩- الكامل للمبرد (ت٣٨٥هـ)- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة – ط: الثالثة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٨٠- الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – ط١ دون تاريخ .
٨١- الكشاف للزمخشري – تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض – مكتبة العبيكان – ط الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .
٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦) – تحقيق غازي طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت – دار الفكر – دمشق –ط: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٨٣- لسان العرب لابن منظور–ط : دار المعارف – القاهرة – دون تاريخ.
٨٤- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
٨٥- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي (ت٢١٦هـ) تحقيق ماجد حسن الذهبي – دار الفكر – ط الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
٨٦- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجي بالقاهرة – دون تاريخ .
٨٧- المحتسب لابن جني – ت / علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- وزارة الأوقاف

– جمهورية مصر العربية – ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
٨٨– المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت٤٥٨هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٨٩– المخصص لابن سيده (ت٤٥٨هـ)– دار الكتب العلمية–بيروت – دون تاريخ .
٩٠– مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة نهضة مصر – القاهرة –دون تاريخ.
٩١– المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل –تحقيق د/ محمد كامل بركات– المملكة العربية السعودية– جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.
٩٢– المصباح المنير للفيومي (ت٧٧٠هـ) ت أ.د/ عبد العظيم الشناوي – دار المعارف بمصر– ط الثانية – دون تاريخ .
٩٣– معاني القرآن للفراء(ت٢٠٧هـ). تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، دار السرور – دون تاريخ .
٩٤– معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)– تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – ط الأولى ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
٩٥– معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) – تحقيق: إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط الأولى ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.
٩٦– معجم القراءات تأليف د/ عبد اللطيف الخطيب – دار سعد الدين – دمشق – ط الأولى ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م .
٩٧– المفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ) دار الجيل بيروت – ط: الثانية – دون تاريخ.
٩٨– المفضليات للمفضل الضبي (ت١٦٨هـ) تحقيق /أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون – دار المعارف بمصر – ط السادسة –

دون تاريخ.
٩٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا – جامعة أم القرى – ط الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م .
١٠٠- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) – تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية –١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١٠١- المقرب لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) تحقيق / عادل عبدالموجود ، علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.
١٠٢- المنتقى من أخبار الأصمعي للربعي ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق –ط الأولى ١٣٥٤هـ.
١٠٣- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني - تحقيق أ/إبراهيم مصطفى، أ/ عبد الله أمين، ط: مصطفى البابي الحلبي – ط١ ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م .
١٠٤- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ت٣٨٤هـ–دون بيانات .
١٠٥- نتائج الفكر للسهيلي (ت٥٨١هـ)- تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا – الرياض- دار الرياض – دون تاريخ.
١٠٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) – ت إبراهيم السامرائي – مكتبة المنار- الزرقاء – الأردن – ط الثالثة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
١٠٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)- تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان – معهد المخطوطات العربية – الكويت –ط: الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٠٨- همع الهوامع للإمام السيوطي – تحقيق أ.د/عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – القاهرة – ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
١٠٩- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ) ت د/ مفيد محمد قميحة- دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .